البيريسترويكا

رؤى نقديّة

ارنست ماندل
ليفيو مايتان
جيري فولاي

ترجمة
بشير السباعي



سينا للنشر

البيريسترويكا

الناشر
سـيـنا للنشـر

المدير المسئول
راوية عبد العظيم

18 ش ضريح سعـد - القصر العينى
ص . ب ٢٦٧٤ - القاهرة - ج . م . ع
تليفون ٣٥٤٧١٧٨

البيريسترويكا

الطبعـة الأولـى ١٩٨٩

الغـلاف للفنان : عمـاد حلـيم
الاخـراج الفـنى : إينـاس حسـنى
المراجعة اللغوية : عبد المجيد إبراهيم

إهـــــداء ٢٠٠٥
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
القاهرة

البيريسترويكا

ارنست ماندل
ليڤيو مايتان
جيري فولاي

ترجمة
بشير السباعي

كيف أصبحت البيريسترويكا لغزاً ؟

بات من المؤكد أن التطورات الجارية فى الاتحاد السوفييتى منذ رحيل العجوز تشيرنينكو فى ربيع ١٩٨٥ وانتخاب ميخائيل جورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعى؛ سوف تترتب على ديناميتها نتائج ذات شأن كبير بالنسبة للاتحاد السوفييتى وللعالم بأسره خاصة إذا ما قادت هذه الديناميات إلى ثورة سياسية جذرية تؤدى إلى إحياء الديمقراطية العمالية السوفييتية وإلى انتهاج سياسة خارجية أممية، وهو منظور ممكن من الناحية الواقعية وليس امكانية مجردة.

ومع أن شعارات مثل «بيريسترويكا» (إعادة البناء) و«جلاسنوست» (العلانية) قد كسبت رواجاً واسعاً ، إلا أن من المؤسف أن مغزى التطورات الواقعية التى تجرى تحت هذه الشعارات مايزال لغزاً بالنسبة لقطاعات عريضة من الرأى العام العربى، إن لم يكن بالنسبة لعدد كبير من «قادة» هذا الرأى أيضاً ! ويتحمل وزر ذلك، دون شك، كتاب كل من اليمين و«اليسار» التقليدى . ويبدو أن هناك اتفاقاً ضمنياً بين كل هؤلاء الكتاب - لاعتبارات متباينة - على تزييف المغزى الحقيقى للتطورات السوفييتية الأخيرة.

من ناحية، يحاول كتاب اليمين إيهام الرأى العام العربى بأن البيريسترويكا دليل على أن اللينينية قد تكشفت عن مجرد «مشروع طوباوى»، وأن ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا قد تكشفت عن مجرد «خروج شاذ على نواميس تطور المجتمع البشرى» وأن الثورة الاشتراكية، عموماً، لابد أن تؤدى إلى ظواهر مثل الستالينية أو البريچنيفية أو أى شكل آخر من أشكال القهر السياسى !

وشأنهم فى ذلك شأن الستالينيين العرب وغير العرب، يعتبر كتاب اليمين الستالينية امتداداً طبيعياً للينينية، برغم الواقع التاريخى المرير الذى يشهد على أن الستالينية قد فرشت طريق صعودها بجثث الآلاف من البلاشفة المدافعين عن تراث اللينينية الثورى !

ومن ناحية أخرى، يحاول كتاب «اليسار» التقليدى، خاصة من النوع الكوربيلى المتدهور، إيهام الرأى العام العربى بأن كل مايحتاج اليه الاتحاد السوفييتى والدول العمالية الأخرى المتدهورة بيروقراطياً لكى تتغلب على الأزمات الاجتماعية- الاقتصادية والاجتماعية- السياسية التى تجتاحها هو مجرد «مبادرة جسورة» من جانب «زعيم مستنير» مثل جورباتشوف ، وبأن أى تحرك جماهيرى مستقل عن البيروقراطية أو مضاد للآليات التى تعيد إنتاج الظواهر الملازمة لهيمنتها على المجتمع لن يجر إلا إلى الكارثة ولن يخدم غير أعداء الثورة !

والواقع أن كتاب «اليسار» التقليدى يهللون بشكل أعمى لكل خطوة يقدم عليها جورباتشوف، أياً كانت طبيعة تلك الخطوة، مثلما سبق لهم أن هللوا لكل خطوة أقدم عليها ستالين أو خروشوف أو بريچنيف !

ان التاريخ لايذكر، مثلاً، أن أحداً من هؤلاء الكتاب قد شجب تدخل موسكو العسكرى الأخرق فى أفغانستان فى أواخر عام ١٩٧٩، بل يذكر، خلافاً لذلك، انهم

قد حاولوا تبرير هذا التدخل بشتى السبل والحيل. ومع ذلك فقد رحبوا بإعلان جورباتشوف أمام اجتماع لجنة موسكو الحزبية فى يناير ١٩٨٩: أن هذا التدخل كان واحداً من «خطايا» السياسة السوفييتية !

والتاريخ لايذكر، مثلاً، أن أحداً من هؤلاء الكتاب قد دعا يوماً ما إلى رد الاعتبار إلى الشيوعيين الأبرياء الذين وجهت إليهم أبشع الاتهامات فى محاكمات موسكو المسرحية المخزية الثلاث بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٨، بل يذكر، خلافاً لذلك، انهم كانوا، حتى وقت قريب، فى «طليعة» من شاركوا بنشاط فى حملة الافتراء الستالينية على هؤلاء الشيوعيين. بل إن الانحدار الأخلاقى قد وصل بأحد هؤلاء الكتاب التافهين إلى حد اعتبار الدفاع عن هؤلاء الشيوعيين «جرماً» لا يغتفر ! وقد لوحظ أن أحداً من هؤلاء الكتاب لم يوقع على النداء العالمى الصادر فى أول نوفمبر ١٩٨٧ الذى دعا الحكومة السوفييتية إلى رد الاعتبار إلى هؤلاء الشيوعيين من الناحيتين القضائية والأدبية. وعلى الرغم من سجلهم المخزى هذا فقد أعلنوا ترحيبهم برد الاعتبار الذى حدث بالنسبة لبوخارين ورفاقه ولزينوفييف ورفاقه فى عام ١٩٨٨، بعد نحو نصف القرن من إعدامهم !

والحال أن ذيليتهم السياسية تجاه البيروقراطية السوفييتية وخستهم الأخلاقية لاتعرفان حدوداً.

بالأمس، فى عهد ستالين، شجبوا ليون تروتسكى (١٨٧٩-١٩٤٠)، قائد سوفييت وانتفاضة بتروجراد فى عام ١٩١٧، ومؤسس الجيش الأحمر وقائده إلى الانتصار على جيوش التدخل الامبريالى وجيوش الثورة المضادة الداخلية، وعدو الفاشية اللدود الذى حاول الفاشيون النرويجيون اغتياله فى المنفى، شجبوه باعتباره... عميلاً للجستابو، كما قال لهم ستالين والمنشفى السابق فيشينسكى، ساعد ستالين الأيمن، الذى كان قد سبق له إصدار الأمر بإلقاء القبض على لينين وتقديمه إلى المحاكمة

عشية ثورة أكتوبر !

واليوم، فى عهد جورباتشوف ، يشجبون ليون تروتسكى هذا نفسه، قائد المعارضة اليسارية ضد الديكتاتورية الستالينية، وشهيد الثورة الذى قتل على يد عميل ستالينى، يشجبونه باعتباره... رائد الستالينية الحقيقى ومصدر الهامها، كما يقول لهم الجورباتشوفيون !

فيا للخزى !

من الواضح أن تحيز كتاب اليمين وعمى كتاب «اليسار» التقليدى لا يرشحانهم للمساعدة على توضيح مغزى التطورات الجارية فى الاتحاد السوفييتى.

ولهذا السبب رأيت أن من واجبى أن أنقل إلى القارىء العربى عدداً من التحليلات للجوانب الرئيسية لهذه التطورات بأقلام كتاب ماركسيين معروفين بعدائهم الجذرى للرأسمالية، من ناحية، وباستقلالهم عن البيروقراطية السوفييتية، من ناحية أخرى.

ويتألف هذا الكتاب من عدد من المقالات التى كتبت كلها، باستثناء مقال واحد، فى عام ١٩٨٨، أى بعد أن كانت التطورات الجديدة فى الاتحاد السوفييتى قد قطعت شوطاً كافياً لتحليلها.

أمّا المقال الأول فهو عبارة عن عرض انتقادى موجز لكتاب ميخائيل جورباتشوف: «البيريسترويكا والتفكير الجديد» الذى صدرت له ترجمتان عربيتان.

ويتناول المقال الثانى مدى وحدود إصلاحات جورباتشوف الاجتماعية-الاقتصادية الأولى.

أما المقال الثالث فهو يتناول اهداف وتناقضات سياسة جورباتشوف الخارجية

ويحلل الآثار المترتبة على هذه السياسة، خاصة بالنسبة لمصائر الحركة الثورية.

ويحلل المقال الرابع أسباب وأبعاد الحملة الجديدة التى يجرى شنها الآن فى الاتحاد السوفييتى ضد الستالينية.

أما المقال الخامس فهو يتتبع أسباب رد الاعتبار إلى نيكولاى بوخارين وينظر فى النتائج المحتملة لحكم المحكمة السوفييتية العليا فى هذا الصدد.

ويناقش المقال الأخير المؤلف من جزئين، وقائع الكونفرانس التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفييتى الذى استهل أعماله فى موسكو فى ٢٨ يونيو ١٩٨٨.

بشير السباعى

حاشية :

بعد وقت قصير من الإنتهاء من إعداد هذا الكتاب للنشر؛ كتب أرنست ماندل مقالاً موجزاً عن نتائج الإنتخابات البرلمانية السوفيتية الأخيرة، وقد رأينا ترجمة المقال وضمه إلى مواد هذا الكتاب. كما يجد القارئ فى نهاية الكتاب ترجمة للنداء العالمى الموجه إلى الحكومة السوفيتية، الداعى إلى رد الإعتبار إلى جميع المتهمين فى محاكمات موسكو الصورية الثلاث.

ب . س .

المؤلفون

* ارنست ماندل

أحد أشهر المفكرين الماركسيين الأحياء. ولد في بلجيكا في عام ١٩٢٣، وتلقى تعليمه الجامعي في جامعة بروكسل وتخرج بعد ذلك في الكلية العملية للدراسات العليا في باريس. ناضل في صفوف المقاومة ضد النازية خلال الحرب العالمية الثانية واعتقله النازيون ثلاث مرات، حيث تمكن من الهرب مرتين ثم حكم عليه بالأشغال الشاقة وجرى ترحيله إلى ألمانيا. وبعد الحرب عمل في صحيفة «لاجوش» ، التي تولى رئاسة تحريرها في عام ١٩٥٦.

من أهم أعماله النظرية:

١- تكون الفكر الاقتصادي لكارل ماركس

٢- الرأسمالية المتأخرة

٣- الموجات الطويلة للتطور الرأسمالي

من بين أعماله التي ترجمت إلى العربية:

١- النظرية الاقتصادية الماركسية

٢- مدخل إلى الاشتراكية العلمية

* ليفيومايتان

كاتب ماركسى إيطالى ومناضل فى صفوف اليسار الثورى الإيطالى.

من أهم أعماله: «الحزب والجيش والجماهير فى الأزمة الصينية»

* چيرى فولاى

صحفى ماركسى أمريكى خبير بالشؤون السوفييتية

عضو مجلس تحرير مجلة «انترناشيونال فيوپوينت»

كتاب ميخائيل جورباتشوف :
«البيريسترويكا والتفكير الجديد»

ليفيو مايتان

إن كتاب جورباتشوف، الصادر بلغات عديدة في وقت واحد، يتضمن صفحات دعاية كثيرة تفرغ في قالب جديد الأفكار الرئيسية الحالية للقادة السوفييت. وهو لايقدم، كما لايمكنه أن يقدم، تجديدات فيما يتعلق بما قاله الكاتب في مناسبات أخرى، خاصة على مدار العام الماضي. وهذا لا ينتقص من حقيقة أن الكتاب يتميز بأهمية محددة، بقدر ما يمثل عرضاً منهجياً إلى حد ما للخيارات السياسية والاقتصادية الحالية للبيروقراطية السوفييتية. وبهذا المعنى، فإنه يتيح إمكانية تكوين فكرة واضحة عن العناصر الجديدة من ناحية، وعناصر الاستمرارية الجوهرية، من ناحية أخرى.. والعناصر الجديدة، خاصة فيما يتعلق بعهد بريجنيف، يمكن تلخيصها على النحو التالي :

١) الاعتراف بأن الاتحاد السوفييتي قد وصل إلى حافة أزمة وأنه، دون تغير حاد، محكوم عليه، في أحسن الأحوال، بركود طويل الأمد.

٢) إدانة الشلل الناجم عن غياب مشاركة نشيطة من جانب الجماهير، وعن إهدار الإمكانية التقنية والثقافية المكتسبة وذلك بسبب المركزية المفرطة، وبسبب الإجراءات الحكومية والإدارية عموماً التي تجعل من المستحيل مراقبة أو انتقاد القادة.

٣) الاعتراف باختزال دور السوفييتات إلى دور شكلي من حيث الجوهر، وبشكل

أعم، بحقيقة أن «العمال قد جردوا من حقهم الدستورى فى المشاركة المباشرة فى شؤون الدولة».

٤) انتقاد تبقرط الثقافة و «تحجر الفكر الاجتماعى».

٥) انتقاد اندماج الحزب مع أجهزة الدولة.

ويوضح جورباتشوف أن هدف البيريسترويكا هو التغلب على هذه الحالة. وهى تمثل، بكلماته هو، ثورة فعلية، أو بشكل أكثر تحديداً، ثورة «من فوق» و «من تحت» فى أن واحد. وليس من الضرورى هنا استعادة مبادىء «الثورة» التى يلخصها ويوضحها جورباتشوف مراراً فى كتابه. فهو إذ يفعل ذلك، يفرغ فى قالب جديد تصريحاته السابقة وقرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى، خاصة القرار الذى اعتمد فى الاجتماع الموسع فى يونيو (١٩٨٧). وتكفى الإشارة إلى أن جورباتشوف، حتى فى الكتاب، يؤكد على جمع بين اصلاح الآليات الاقتصادية والآليات السياسية، أى «مقرطة كل جوانب المجتمع» : «المقرطة هى مفتاح إعادة البناء».

وربما أمكن الإشارة عن حق إلى أن انتقادات لاتقل جذرية عن انتقادات جورباتشوف ومشاريع إصلاح لاتقل أهمية قد طرحت فى مناسبات عديدة وفى بعض الحالات بشكل أكثر حيوية ومنهجية فى مجتمعات انتقالية متبقرطة أخرى (فى يوغوسلافيا، وفى پولندا، وفى المجر فى عام ١٩٥٦، وفى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٦٨ وفى الصين فى المرحلة الأولى لما يسمى بالثورة الثقافية). وإلى حد ما، فإن هذا ينطبق حتى على الاتحاد السوفييتى فى عهد خروشوف.

على أن المسألة الجوهرية هى أن هذا كله يحدث فى الاتحاد السوفييتى فى شكل مركز بشكل خاص بعد مأزق دام ٢٠ عاماً وأن ماأخذ يتحرك، بشكل مستقل عن

مشاريع جورباتشوف والمجموعة القيادية الملتفة حوله، هو دينامية تجذر سياسي واجتماعي وثقافي لانظير لها. ولكل هذه الأسباب، فسوف يكون من الخطأ الجسيم التقليل من شأن مايحدث في الاتحاد السوفييتي.

بيد أن كتاب جورباتشوف مهم أيضاً لأنه يبرز عناصر الاستمرارية الجوهرية. وأولاً وقبل كل شيء، فإنه في انتقاده للموقف القائم والآليات ذات النتائج المكسية يغفل الشيء الأساسي. فهو لايكشف عن الحقيقة الأساسية التي تتمثل في أن القوة الكابحة للتطور الاقتصادي تتمثل في شريحة اجتماعية مميزة فرضت نظاماً استبدادياً من أجل هدف محدد هو الدفاع عن امتيازاتها- والسلطة السياسية التي تكفلها. وصحيح أنه هو نفسه مضطر إلى إدانة امتيازات معينة. لكنها، إن جاز القول، امتيازات مستترة، يتم اكتسابها على هوامش النظام وفي تناقض مع معايير المجتمع المتبقرط نفسه.

إن «الامتيازات التي تقررها الدولة، على الأسس الكمية والنوعية للعمل المفيد من الناحية الاجتماعية» يدافع عنها جورباتشوف مثلما دافع عنها أسلافه. وليست صدفة أن فكرة خوض نضال ضد «المساواة» (هاجم ستالين مايسمى بالمساواتية البورجوازية الصغيرة) تظهر من جديد في الكتاب وفي تصريحات أخرى.

وهناك ماهو أكثر من ذلك. فحتى في كتابه، الذي تجري المبالغة فيه من الناحية الظاهرية بشأن التجديد، يبرر جورباتشوف ويوافق من حيث الجوهر على قرارات اتخذتها البيروقراطية على مدار الأعوام الستين الأخيرة. وهو لايوجه غير انتقادات جزئية جداً للتجميع الزراعي القسري ولأساليب التصنيع في عهد ستالين. وهو يؤكد من جديد صحة اتفاقات يالطا وبوتسدام (أي، التواطؤ مع الامبرياليين من أجل تقسيم العالم إلى مناطق للنفوذ). وفي التحليل الأخير، فإنه يقدم البقرطة التي فرضت على الدول الأوروبية الشرقية في الأربعينيات والخمسينيات بوصفها «ضرورة

موضوعية». وهو يعبر، بوجه عام، عن تقييم إيجابي لاجتماع خريف ١٩٦٤ الموسع الذى ازاح خروشوف و دشن «التطبيع» البريجنيفى. وهو يؤكد من جديد، دون أية تجديدات، السياسة التقليدية للبيروقراطية فى مجال المسألة القومية.

أمّا الجزء الثانى من الكتاب الذى يتناول السياسة الدولية؛ فهو يبدأ من ملاحظتين لايمكن لأحد منازعتهما جدياً. الأولى هى التغير التاريخى الذى يمثله وجود الأسلحة النووية التى يمكنها تدمير الحياة على الأرض. والثانية هى «التداخل» العالمى المتزايد. والمشكلة هى أنه لايستخلص من هذه المقدمة استنتاج أن النضال ضد الامبريالية والرأسمالية قد أصبح أكثر ضرورة من ذى قبل. على الضد، إنه يزيد تطوير المفهوم البيروقراطى التقليدى عن التعايش. فالآن، يجرى التخلى حتى عن الفكرة الخروشوفية عن منافسة سلمية بين النظامين العالميين تؤدى فى نهاية الأمر إلى انتصار الاشتراكية. فالتعايش السلمى، أى، بقاء الرأسمالية، يجرى تصوره لفترة تاريخية طويلة بشكل غير محدد الأجل.

وعلى سبيل المثال، بالنسبة للشرق الأوسط، يتطلع جورباتشوف إلى حل يحترم مصالح الجميع– العرب ودولة اسرائيل والولايات المتحدة وهلمجراً، وبالنسبة لأمريكا اللاتينية، يتعهد ب «عدم استغلال، ناهيك عن إثارة، مواقف معادية للولايات المتحدة». وبشكل أعم، فإنه يقول إنه لايريد بحال من الأحوال كسر الروابط بين الشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية والمناطق الأخرى من العالم الثالث و «اقتصاديات أمريكا وأوروبا الغربية». ولايشار إلى نيكاراجوا إلا بشكل غير مباشر، أما كوبا فلا يشار اليها بالمرة.

وهكذا، فعلى المستوى الدولى لا تعد البيريسترويكا بخير كثير !

فبراير ١٩٨٨

إصلاحات جورباتشوف الاجتماعية - الاقتصادية الأولى: مداها وحدودها

ارنست ماندل

«لقد بات من الضرورى تغيير الأمور» . ان جميع من يفكرون برؤوسهم فى الاتحاد السوفييتى مجمعون على رأيهم هذا. وهناك منهم من هم أكثر بكثير ممّن يودون لنا أمثال الكسندر زينوفييف ان نتصور باسطورتهم عن «إنسان سوفييتى» اتباعى بشكل حاسم. والآن لايوجد توقع بحدوث تغير من أسفل. ولذا فإن ترقب تغير من أعلى هو الذى يستقطب آمال المثقفين والتكنوقراطيين فى هذه الظروف.

ولم يجر احباط ترقب اصلاحات كبيرة بسرعة. ففى ١٧ مايو ١٩٨٥، بعد دورتين للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى مكرستين بالكامل لهذه المشكلة، جرى اعتماد «تدابير لمكافحة إدمان المشروبات الكحولية والسكر» ، بحيث يسرى مفعولها اعتباراً من يونيو. والحال ان ادمان المشروبات الكحولية يعتبر بلاء رهيبا فى الاتحاد السوفييتى، وهو بلاء يمس ٤٠ مليون انسان، حسب مصادر اكاديمية العلوم. وتعتبر آثاره على الاقتصاد (الغياب عن العمل) وعلى الصحة العامة مدمرة. ومما لاشك فيه أنه السبب الرئيسى فى هبوط متوسط العمر الذى ظهر فى الاتحاد السوفييتى وحده من بين جميع البلدان الصناعية فى السنوات القليلة الأخيرة (تتمثل الأسباب الأخرى فى سوء التغذية، والتخلف فى استخدام العقاقير الدوائية الحديثة ، والهبوط الواضح بشكل متزايد فى نوعية الرعاية الصحية). ولذا فمن صالح البيروقراطية الواضح محاولة اتخاذ إجراء. ومن المؤكد ان الدخل الكبير الذى تحصل عليه الدولة من بيع

المشروبات الكحولية لايعوض الخسائر الناجمة عن لعنة إدمان المشروبات الكحولية.

لكن التدابير المتخذة ذات طابع إدارى وقمعى : حظر تقديم الخمور فى المقاهى والكانتينات والمطاعم قبل الساعة الثانية ظهراً وبعد الساعة الثامنة مساءً؛ زيادات كبيرة فى اسعار الخمور؛ انتاج زائد للمياه المعدنية وعصائر الفواكه؛ تخفيض كبير فى انتاج الڤودكا فى المستقبل؛ محاصرة التجهيز المنزلى للخمور؛ اصدار احكام أشد على قائدى السيارات المخمورين وعلى المتغيبين عن العمل بسبب السكر، الخ. لكن نتائج هذه الجهود ماتزال متواضعة حتى الآن. ويتقاسم السكان بوجه عام شك مراسل صحيفة «لوموند» فى موسكو، الذى كتب فى عدد ٧ يونيو ١٩٨٥ :

«برغم الحملة الصحفية الضخمة، فإن الحياة اليومية السوڤييتية لم تتغير بعد. ويحتمل ان التشديد سوف يكون تدريجياً. وبعد التدابير القمعية سوف يأتى الأثر الأوتوماتيكى للتخفيض المعلن عنه فى انتاج المشروبات الكحولية. أما الآن، فإن العادات ماتزال متأصلة، كما أشارت إلى ذلك مجلة «أجونيوك». وقد مر أحد كتابها بالتجربة فى أحد المطاعم. فقد طلب شاياً. وعندئذ ابتسم النادل، تعبيراً عن اعجابه بالنكتة، ثم تساءل : «فى قارورة أم فى ابريق ؟».

وفى الوقت نفسه، فإن جورباتشوف، منذ وصوله إلى السلطة، قد استأنف حملة القمع العنيف ضد الفساد و«الجرائم الاقتصادية» التى كانت قد بدأت فى ظل اندروبوف ، والتى كان تشيرنينكو قد سمح باسترخائها. وتتمثل هذه الحملة فى إجراء تخفيضات حادة فى وزارات اتحاد الجمهوريات، بين صفوف كوادر المؤسسات التجارية بوجه خاص، والملتزمين وسماسرة «الأسواق الموازية» (الأسواق السوداء و«الرمادية»).

على أن ما يميز هذه الإصلاحات هو انها نضال ضد «التجاوزات البيروقراطية»

عن طريق وسائل بيروقراطية بشكل نموذجي : المرسومات، والتدابير الإدارية، والقمع، والعقاب. فالدولة يجب أن تتصرف بشكل أكثر انعداماً للرأفة ، وأجهزتها يجب ان تتصرف بشكل أكثر انعداماً للرأفة، أي ان الشرطة يجبَ أن تتصرف بشكل أكثر انعداماً للرأفة، وأن تعزز الانضباط ، هكذا يمكننا تلخيص فلسفة جورباتشوف الاجتماعية والسياسية حتى الآن. انها فلسفة بيروقراطية بصورة خالصة.

انها تتكشف بشكل صارخ من خلال عجزه عن ادراك الطبيعة الاجتماعية للشر الذى من المفترض ان تكافحه هذه الإصلاحات. فمصدر الإدمان الواسع للمشروبات الكحولية هو التفسخ، وغياب المنظورات الاجتماعية والسياسية؛ وغياب العلاقات الاجتماعية التى يمكن التعبير عن شخصية المرء من خلالها؛ وإغراء اغراق العجز، والضجر، ورمادية الحياة اليومية فى الڤودكا. تلك اطروحة اساسية من اطروحات الماركسية: ان أربعين مليون سكير ليسوا مجرد أربعين مليون «حالة» سيكولوچية فردية. انهم أيضاً أربعين مليون برهان على وجود مشكلة اجتماعية. ولا جدوى من سؤال جورباتشوف، أو مساعديه أو ايديولوچييه عن جذور وطبيعة هذه المشكلة الاجتماعية.

من الواضح ان الفساد العام الموجود فى الاتحاد السوڤييتى (ناهيك عن أوروبا الشرقية وجمهورية الصين الشعبية حيث يبدو أنه ينتشر الآن أيضاً) يرجع إلى بقاء وتعزيز وتوسيع علاقات السوق وقوة النقود داخل المجتمع. وهذا أيضاً من ابجديات الماركسية. بل ان الانتاج من أجل السوق جزئياً، على نحو ماهو موجود فى الاتحاد السوڤييتى، يكشف عن الطبيعة الخاصة جزئياً للعمل بما يشير إلى بقاء المصلحة الخاصة والبحث المنهجى عن المزايا الفردية.

وبطبيعة الحال، فإن احداً لايطالب بالغاء كل ذلك بين عشية وضحاها. بل إنه قد يتبين أنه ضرورى لتوسيع مجال تأثير اقتصاد السوق والنقود بصورة مؤقتة. إلا انه لايمكن لأى ماركسى جدير بهذا الاسم ان يغمض عينيه عن الآثار التى تقود من الناحية الموضوعية إلى الضرر، وإلى الاضطراب وإلى التفسخ والتى تترتب على قوة النقود وتوسيع التفاوت الاجتماعى والروح الفردية فى عملية بناء الاشتراكية. وكما كتب لينين فى عام ١٩١٨، فإن : «تأثير الرواتب العالية المفسد على السلطات السوفييتية... وعلى جمهور العمال تأثير لاجدال فيه». (المهمات المباشرة للحكومة السوفييتية). وبشكل أكثر وضوحاً بكثير : «ان عدم اطلاع الشعب على حقيقة ان تجنيد الخبراء البورجوازيين (وهذا ينطبق بشكل أقوى بكثير على من يسمون بالخبراء الشيوعيين) هو تراجع عن مبادىء كومونة باريس؛ سوف يكون انحطاطاً إلى مستوى السياسيين البورجوازيين وإلى خداع الشعب» . والحال ان البيروقراطية قد أخفت كل ذلك بعناية عن الجماهير لأكثر من ٥٥ عاماً، أى منذ ان اكتشف ستالين ان الدعوة إلى المساواة ليست مبدأ من مبادىء الشيوعية بل «انحرافاً بورجوازياً صغيراً» !

ولابد للبيروقراطية من اخفائه ليس بسبب الجهل أو الغباء بل بسبب مصالحها الاجتماعية. فالمسألة مسألة تبرير الامتيازات الاجتماعية الضخمة التى تتمتع بها. وهذا هو السبب فى أنها لايمكنها كشف مصادر الفساد والجرائم الاقتصادية.

ولذا فهى لاتستطيع غير اللجوء إلى السلاح العقابى. لكنها إذ تتصرف بهذه الطريقة لاتفعل غير تأكيد الطبيعة الاجتماعية، وليست الفردية، للشر الذى من المفترض انها تكافحه.

وقد عبر ماركس عن موقفه تجاه هذه المسألة بوضوح بالغ :

«إن العقاب هو مجرد وسيلة للدفاع عن المجتمع ضد أى انتهاك لشروط وجوده بصرف النظر عن مضمونها. ولكن أى نوع من المجتمع ذلك الذى لايملك وسيلة أفضل للدفاع من قاضٍ يصدر الأحكام ؟... وإذا كانت الجرائم تقع عندئذ بأعداد كبيرة وتظهر بدرجة عالية من التكرار والتواتر بحيث يظهر انها تمثل ظاهرة اجتماعية... ألا يكون من الضرورى، بدلاً من استدعاء قضاة يتخلصون من جزء من المجرمين لمجرد افساح السبيل أمام مجرمين جدد- التفكير جدياً فى تغيير النظام الذى ينتج مثل هذه الجرائم ؟» (مقال فى صحيفة «نيويورك ديلى تريبيون»، ١٨ فبراير ١٨٥٣).

ان كل كلمة من هذا الكلام تنطبق على الواقع الاجتماعى للاتحاد السوفييتى الذى يوجد فى سجونه عدة ملايين.

لقد ذكرت الصحف البولندية مؤخراً ان ممثل الادعاء فى محاكمة لشابين متهمين بسرقة ملاءتين من أحد بيوت الشباب قد طلب الحكم عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات. ويبدو أن من المستحيل شراء ملاءات من محل تجارى ، وأن «الناس المهذبين» يشعرون بغضب خاص تجاه مثل هذه الجرائم.

وهذا يفصح عن الواقع الاجتماعى فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية باكثر مما تفصح عنه مائة من كتب «الماركسية – اللينينية» التى أصبح من الصعب فهمها بسبب تكييفها لحاجات ومصالح البيروقراطية. وحتى اذا كان ميخائيل جورباتشوف ، الذى من الواضح أنه لاينقصه الذكاء ولا المعرفة، يدرك هذا الواقع نصف إدراك ، فإنه مضطر إلى الصمت. ليس لـ «اسباب تتعلق بالدولة»، بل بسبب مصالح البيروقراطية.

وفى ١١ يونيو ١٩٨٥، أمام اجتماع كامل للجنة المركزية، قدم جورباتشوف

عريضة إدانة حقيقية لحالة الاقتصاد السوفييتى. وقد دعا المستمعين اليه إلى فهم وإجراء «تغييرات جذرية». فالإصلاح يجب تنفيذه على وجه السرعة : «لم يعد أمامنا وقت».

أمَّا أنَّ هناك سبباً واقعياً للانزعاج فهذا مايؤكده بشكل خاص واقع أنه بعد ارتفاع قصير الأمد تحت تأثير تدابير أندروبوف الانضباطية، عاد معدل نمو الانتاج الصناعى إلى الهبوط مرة أخرى فى عام ١٩٨٤. ووفقاً لمصادر رسمية، فإن الانتاج الصناعى لم يزد إلا بنسبة ٣.١ ٪ فى الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو ١٩٨٥، بالمقارنة بنسبة ٤.٥٪ خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يـــونيو ١٩٨٤ و٤.١٪ خلال الفترة الممتدة من يناير إلى يونيو ١٩٨٣. وبالنسبة للفترة الممتدة من يناير إلى إبريل، فقد كانت الهوة أوسع بكثير: ٢.٧٪ فى مقابل ٤.٩٪ و ٤.٤٪ للسنتين السابقتين.

وتعتبر الانتقادات مهمة لكنها روتينية على أية حال، فيما عدا مايحيط بها من شعور بالالحاح. وهى تحيل إلى الشروط التى طالما اشرنا إلى انها تتميز بطابع هيكلى.

والاستنتاج واضح: يجب استعادة النمو باستثمار أقل. والاستثمارات نفسها يجب «ترشيدها».

ويجرى التشديد على عاملين: التحديث والانضباط.. فجورباتشوف هو بشير «الثورة العلمية- التكنولوجية»، الثورة التكنولوجية الثالثة فى لغة المصطلحات. الأتمتة؛ استخدام الحاسبات الالكترونية؛ استخدام الإنسان الآلى: تلك هى الشعارات المحورية التى يرفعها الجهاز الايديولوجى الرسمى فى جوقة موحدة.

ومن المفترض ان يعنى «الانضباط» اقتصاداً أكثر فى استخدام الطاقة والمواد

الأولية، واستخداماً أكثر عقلانية للمعدات ولقوة العمل، وتخفيضاً في مطالب الحصول على استثمار إضافي للوفاء بأهداف الخطة. وهذا كله تقليدى ومجرد وغير واقعي، بالنظر إلى المصالح المادية للبيروقراطية التى تتحكم أكثر من ذى قبل فى الاقتصاد.

أما الاقتراح الملموس الوحيد فهو إدخال تخفيض جوهرى فى تشييد مصانع جديدة وذلك بهدف إدخال تحديث جوهرى على المصانع والمعدات القائمة. ومن الآن فصاعداً، فإن «اعادة البناء» يجب أن تستوعب أكثر من ٥٠٪ من الانفاق الاستثمارى، فى حين انها لاتستأثر حالياً إلا بنسبة ٣٠٪.

فكيف يمكن تنفيذ هذا المشروع، هو والمشاريع الأخرى المتصلة به الواردة فى تقرير جورباتشوف؟ هناك بطبيعة الحال الإشارة التقليدية والروتينية إلى «الحوافز المادية» و «تعبئة العمال». لكن الجميع يعرف أن هذه الصيغ ليست غير رطانة فارغة، خاصة بالنظر إلى النتائج المحدودة التى حققتها الصيغ المماثلة والتى استخدمت خلال اصلاحات ليبرمان / كوسيجين فى أواسط الستينيات. والملاذ الوحيد الباقى هو التغييرات الإدارية، أى اعادة تكيف البيروقراطية. والواقع أن هذا هو كل مايمكن أن تقود اليه إصلاحات جورباتشوف.

إنه يقترح تعزيز كل من سلطة أجهزة التخطيط المركزية وسلطات مديرى المصانع ومشاريع المجموعات. وهكذا فإن الشرائح المتوسطة: الوزراء، خاصة وزراء الجمهوريات؛ والأجهزة المحلية والإقليمية أو القطاعية؛ وأجهزة التفتيش، هى التى سوف يجرى اختزال اعدادها، وسلطتها وثقلها. والحال أن تبسيطاً لمؤشرات الخطة سوف يرافق هذا الترشيد البيروقراطى.

وهذا كله لاهو جذرى جداً ولاهو مقنع جداً. ان المرء ليتذكر المثل القديم الذى

ضربه الشاعر اللاتينى هوراس عن الجبل الذى تمخض فولد فأراً. فخطورة المصيبة، وقسوة الادانة لا تتناسبان بالمرة مع الطابع الغامض والمحدود للعلاجات المقترحة. وهذا يذكرنا بـ «تقرير نوفوسيبيريسك» لعام ١٩٨٣ الذى صاغت فيه تاتيانا زاسلافسكايا (×) تحليلاً انتقادياً للعيوب الهيكلية للاقتصاد السوفييتى، لتنتهى إلى مجرد اقتراحات إصلاح غامضة ومحدودة للغاية.

وهذه ليست إشارة عرضية. فبرغم التوبيخات التى وجهت إلى زاسلافسكايا إلا انها لم تعزل من منصبها، ولم يحل العار بأفكارها. فقد طرحت مرة أخرى فى حديث تمكنت من نشره فى عدد صحيفة «ازفستيا» الصادر فى أول يونيو ١٩٨٥. ويبدو انها قد ألهمت، جزئياً على الأقل، إصلاح جورباتشوف الاقتصادى، مثلما كانت قد ألهمت «اصلاح» أندروبوف «التجريبى». وأياً كان الأمر، فإن المرء يجد فى «تقرير نوفو سيبيريسك» الفكرة نفسها الخاصة بالتعزيز المتوازى لسلطات أجهزة التخطيط المركزية ولسلطات مديرى المصانع مع تخفيضٍ فى سلطة وثقل السلطات البيروقراطية المتوسطة، وهى فكرة تهيمن على إصلاح جورباتشوف.

* * *

إلاَّ ان هناك اقتراح إصلاح آخر، لم يقم جورباتشوف بعد بتبنيه من الناحية الرسمية، وإن كان من المحتمل أن يبرز إلى الصدارة قريباً : توسيع المجال «الخاص» لاقتصاد السوق فى الزراعة وفى الخدمات. والحال ان الحديث الذى أجرى مع زاسلافسكايا فى صحيفة «أزفستيا» يذكر امكانية عمل ذلك فى الزراعة «طالما بقى ضمن حدود القانون».

ويجب أن نتذكر أن جورباتشوف كان لسبع سنوات مسئولاً عن الزراعة

(×) رئيسة الرابطة السوسيولوجية السوفييتية . - المترجم .

السوفييتية فى سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى. وأقل مايمكن للمرء قوله هو أن حصاد مسئوليته لم يكن رائعاً جداً. فالزراعة السوفييتية فى ركود دائم. وقد أدى العجز فى اعلاف الماشية إلى ركود فى انتاج اللحوم عند نحو ٦٠ كيلوجرام للفرد فى مقابل أكثر من ١٠٠ كيلوجرام فى فرنسا و ٩٢ كيلوجرام فى جمهورية المانيا الديمقراطية، وهى بلد كثيراً مايستشهد به القادة السوفييت (بمن فيهم جورباتشوف) كمثال فى مجال التخطيط والادارة الاقتصادية.

وفى عام ١٩٨٥، أظهر انتاج الحبوب زيادة طفيفة. ولاشك أنه سوف يصل إلى نحو ١٩٠-١٩٥ مليون طن. لكن ذلك يظل بعيداً جداً عن هدف ٢٤٠ - ٢٤٥ مليون طن الذى حدد فى البداية للخطة الخمسية لأعوام ١٩٨١-١٩٨٥.

وهناك مؤشرات كثيرة على أن جورباتشوف يريد حفز الانتاج على المساحات الخاصة لأعضاء الكولخوزات (المزارع الجماعية) التى تعرضت للركود فى ظل بريجنيف. ويمثل هذا الانتاج نسبة ٢٥٪ من اجمالى الانتاج الزراعى، مع ثقل نوعى أكبر فى تربية الماشية وانتاج الفواكه والخضراوات. والحال ان حفز الانتاج الخاص، مع اخضاعه لرقابة الدولة وتحويله عبر منافذ شبكات التوزيع الحكومية والتعاونية، هو أحد الحلول التى يدعو اليها المصلحون. وهذه الوصفة قريبة من النموذج الألمانى الشرقى الذى يقع فى منتصف الطريق بين الهيكل السوفييتى الحالى (الموروث من عهدى خروشوف وبريجنيف) والنموذج المجرى، ناهيك عن النموذج البولندى أو اليوغسلافى.

ويأتى الجانب الأكثر جسارة لهذا الاصلاح فى الخدمات. وقد جرى تطبيقه بشكل تجريبى فى جمهورية إستونيا الاشتراكية السوفييتية. ووفقاً لمقال فى عدد ١٩ أغسطس ١٩٨٥ من صحيفة «ازفستيا»، فإن صناعة خدمات الإصلاح فى الاتحاد السوفييتى هى احدى الصناعات الأكثر تخلفاً عن تلبية حاجات السكان.

وفى جمهورية إستونيا الاشتراكية السوفييتية، فإن مؤسسة «إلكترون» المتخصصة فى إصلاح اجهزة الراديو والتليفزيون فى تالين قد أجّرت احدى ورشها لمجموعة من الفنيين فى مقابل ٦٥٠ روبل في الشهر لكل عامل. كما كان على الفنيين دفع تكلفة المواد، والكهرباء، والتدفئة ، الخ. وفى مقابل ذلك، يكون بوسعهم ان يطلبوا من زبائنهم السعر الذى يرون أنه مناسب للاصلاحات التى يجرونها. وهكذا فقد تحددت الأسعار حسب مفعول قانون العرض والطلب. ويمكن لعمال الإصلاح الاحتفاظ بنسبة ٧٠٪ من دخلهم. ويتوجب عليهم دفع نسبة ٣٠٪ إلى المؤسسة الرسمية كنوع من الضريبة على ارباحهم.

ويبدو ان النتائج كانت مثيرة. فانتظار الإصلاحات الذى كان يستمر اسبوعين- وفى هذا الصدد كانت تالين أسعد حظاً بالمقارنة بموسكو ولينينجراد، حيث يستمر الانتظار مدة أطول- قد جرى تخفيضه إلى يوم أو يومين.

وغالباً ماكان يجرى رد جهاز الراديو أو التليفزيون فى المساء. وقد تحسنت جودة العمل بدرجة ملحوظة. وتلاشت الرشاوى واستقرت الأسعار بسرعة. والواقع ان التوازن بين العرض والطلب قد تحقق بسرعة بحيث ان مجموعة الفنيين تبحث الآن عن عملاء جدد، حيث إن سوق خدماتها فى تالين قد تشبعت بسرعة.

ويبدو أن واقع إمكان نشر مقالات عن مثل هذه الحالات فى الصحافة السوفييتية يشير إلى أن جورباتشوف ورفاقه يريدون توسيع هذا النوع من التجارب. ويعتبر المثال الحادث فى صناعة الخدمات أقرب بالفعل إلى النموذج المجرى. إلا أنه كما تشير حالة المجر نفسها، فإنه ليس من السهل بحال من الأحوال تطبيق هذا النوع من الاصلاحات فى الصناعة الكبيرة ولاتوجد ضمانة لنجاحه من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

مايو ١٩٨٧

أهداف وتناقضات سياسة جورباتشوف الخارجية

ارنست ماندل

مع إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى، أحرزت الديبلوماسية السوفييتية نجاحاً لايمكن انكاره فى قمة موسكو. ولاينبغى المبالغة من شأن النتائج؛ فعدد الرؤوس الحربية النووية التى سوف يجرى نزعها بالفعل لايمثل غير جزء تافه (٢٪ - ٣٪) من اجمالى الرؤوس الحربية النووية المتراكمة على كوكبنا التى تهدد البقاء الجسدى للجنس البشرى.

أما إمكانيات تخفيض جذرى فى الأسلحة الاستراتيجية الطويلة المدى فهى ماتزال ضئيلة جداً بالنظر إلى إصرار الامبريالية على تأسيس مذاهبها وممارستها العسكرية على ادعاء «الردع النووى». ولقد كان نجاحاً فى مجال العلاقات العامة لميخائيل جورباتشوف أكثر من كونه خطوة فعلية صوب نزع السلاح النووى، ناهيك عن نزع السلاح الشامل.

ونحن أكثر اقتناعاً من ذى قبل بأن نزع سلاح كهذا لايمكن تحقيقه فى إطار الحكم الرأسمالى فى العصر الامبريالى، ولايمكن تحقيقه أصلاً بالتعاون مع الحكومات الامبريالية الرئيسية.

على أن ركن «العلاقات العامة» فى العملية لايجب اعتباره تافهاً. فلعدد من السنوات، نجح الامبرياليون فى دفع الرأى العام العمالى والبورجوازى الصغير فى البلدان الامبريالية الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية واليابان) إلى قبول فكرة أن هناك خطر عدوان سوفييتى فى أوروبا وآسيا وأنه فى هذه الظروف

فإن سباق التسلح الذى بدأته هذه البلدان نفسها يعتبر مبرراً.

وفى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا كان تأثير هذه الأسطورة أقل، إلا أنه حتى فى هذه البلدان، كان هناك على الأقل قسم من العمال يصدق هذه الحجة. وعلى مدار عقود- فإن مشروعية الدفاع عن الاتحاد السوفييتى- العقيدة الأساسية للأحزاب الشيوعية وحلفائها- قد جرى تدميرها إلى حد بعيد. فآثار الستالينية، والتدخلات العسكرية فى المجر وتشيكوسلوفاكيا، ونهج الكريملين المغامر فى افريقيا وأفغانستان- كانت كلها ذات فائدة للدعاية المعادية للسوفييت والمعادية للشيوعية.

ومن خلال اعادة توجيه ماهرة للدبلوماسية والدعاية السوفييتيتين، نجح جورباتشوف وجماعته فى تغيير هذا الموقف الأيديولوجى / السياسى بالكامل. فهم بالتصرف على أساس حديث الامبرياليين عن «الحل المزدوج» لمسألة القذائف المتوسطة المدى، وللمرة الأولى منذ حرب فيتنام، إن لم يكن منذ العدوان النازى على الاتحاد السوفييتى، قد بدأوا فى الاستناد إلى مناشدة الرأى العام الغربى من مركز سياسى قوىً، بدلاً من البدء من الحاجة إلى الدفاع عن مبادرات ومذاهب ليست لها شعبية بين الجماهير.

ولهذا السبب، فإن المناخ السياسى قد أخذ يتغير فى سلسلة كاملة من البلدان، بطريقة لايمكن إلا أن تفيد الحركة العمالية كلها، بما فيها جناحها الثورى. فتدمير أيديولوجية «امبراطورية الشر» والمعاداة اللدودة للشيوعية قد قوض العملية الأيديولوجية البورجوازية، وكبح الهجوم الليبيرالى الجديد المحافظ ووسع المجال أمام جبهة مشتركة معادية للرأسمالية. وفى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذا يعنى مزيداً من الفرص لتحول أولى نحو الاستقلال الطبقى السياسى داخل الجماهير العريضة.

وطبيعى أنه لايجب أخذ أى شىء باعتباره مسلماً به فى هذا الصدد. ففى التحليل الأخير، يتوقف كل شىء على قدرة القوى الثورية والمعادية للرأسمالية على اتخاذ مبادرات سياسية، كما يتوقف على زيادتها لثقلها داخل الحركة العمالية المنظمة والطبقة العاملة كلها، وعلى المراحل المتتالية لإعادة التشكيل داخل الحركة العمالية.

إلا أن المرء لابد أن يكون أعمى حتى لايلحظ أنه للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، تشعر الامبريالية بالقلق العميق وتجد نفسها فى موقع الدفاع من الناحية الدبلوماسية. وحقيقة أن الحزب الاشتراكى- الديمقراطى الألمانى- العمود الرئيسى على مدار ٣٠ سنة لمعاداة الشيوعية ولحلف شمال الأطلسى فى الحركة العمالية الأوروبية- قد أجرى تحولاً مثيراً نحو حوار منهجى وإن لم يتخذ شكلاً مؤسسياً مع الحزب الشيوعى الألمانى الشرقى- ترمز إلى هذا التغير فى المناخ السياسى / الأيديولوجى.

ويبذل جورباتشوف الآن كل مافى وسعه لتوسيع نجاح قمة موسكو بإحراج واشنطون مرة أخرى فى مجال نزع السلاح التقليدى. فالحجة الرئيسية للدعاية الامبريالية ضد مقترحات المتابعة السوفييتية بشأن نزع السلاح النووى هى انها تسير من الناحية الموضوعية فى اتجاه «نزع سلاح أوروبا» وجعلها «بلا دفاع»، بالنظر إلى «التفوق الهائل» المزعوم لقوات حلف وارسو التقليدية. ويرد جورباتشوف وشيفرنادزه : إذا كان ذلك هو ماتخافون منه، فلنتفق على تخفيض الأسلحة التقليدية على أساس تناظر مضبوط بدقة. لقد قلبا المائدة على الامبرياليين مرة أخرى. وهذا شىء حسن.

على ان اختزال تحول جورباتشوف فى العلاقات الدولية إلى مجرد مبادرات نزع السلاح سوف يكون خطأ جسيماً. وللسبب نفسه، سوف يتمثل خطأ مواز فى الحكم

على التغيرات الجارية فى علاقات القوى على نطاق عالمى بمجرد المناخ السياسى الأيديولوچى السائد فى ألمانيا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والبلدان الامبريالية الأخرى.

فالواقع أن هجوم وإغراء نزع السلاح الموجهين إلى الرأى العام الغربى من جانب الكريملين ليسا غير مجرد قطعة واحدة فى لغز يبدأ فى التشكل. فالكريملين منخرط فى التفاوض على اتفاق واسع مع الامبريالية. وهدفه هو انشاء نمط «تعايش سلمى متقدم»، يتضمن تقديمه تنازلات سياسية عديدة فى مقابل مزايا اقتصادية. والحركات التحررية فى «العالم الثالث» والثورات المتفجرة فى مناطق أساسية كثيرة من أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا مهددة بدفع فاتورة هذا السعى إلى اتفاق شامل.

ولفهم أسباب هذا المشروع، فإن نقطة الانطلاق لايمكن أن تكون فكرة مؤداها أن جورباتشوف يستوحى ايديولوچية «تحريفية»، أو النظرية المضحكة التى تذهب إلى ان الزعيم السوفييتى يحاول إعادة إدخال الرأسمالية إلى الاتحاد السوفييتى. فكما فى ظل ستالين، وخروشوف وبريچنيف، فإن البيروقراطية تتصرف أساساً بشكل براجماتى، محاولةً حل المشكلات المباشرة وفقاً لمصالحها المادية والاجتماعية. ويجرى تكييف المذهب والايديولوچية لكى يتناسبا مع حاجات السياسة العملية، بدلاً من أن تكون السياسة العملية ناجمة عن «تحريفات» لـ «المذهب».

ودافع جورباتشوف الأساسى الذى يتقاسمه معظم «الاتجاهات» أو «تيارات الرأى» الأخرى فى المراتب العليا لكل قسم من أقسام البيروقراطية السوفييتية، هو أنه من الملح التغلب على ركود الاقتصاد السوفييتى وفشله فى العمل بشكل سوى. ومن الملح اجراء تخفيض جذرى فى التبديد الذى لامعنى له للموارد المادية والبشرية.

إن جورباتشوف ومستشاره الاقتصادى الرئيسى آجانبيجيان وأيديولوچييه الرئيسيين لا يتوقفون أبداً عن تكرار أنه مالم تطبق البيريسترويكا- المفهومة بهذا الشكل- فإن الاتحاد السوفييتى سوف يصبح أكثر قليلاً من قوة من الدرجة الثانية، وسوف يتخلف تكنولوجياً وعسكرياً عن الامبرياليين بحيث انه لن يتمكن من اللحاق بهم. ولذا فإن سياسة «الانفراج» التى يتبعها جورباتشوف لها هدف مزدوج يتطابق مع هذا الدافع.

الهدف الأول هو تخفيض نفقات سباق التسلح التى أصبحت لاتحتمل بالنسبة للاتحاد السوفييتى. ويعنى التناظر فى الانفاق العسكرى بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية عبئاً مضاعفاً بالنسبة للاتحاد السوفييتى بالمقارنة بعبء الولايات المتحدة الأمريكية. ولأن دخله القومى لايزيد على نصف دخل الولايات المتحدة، فإن انفاقاً عسكرياً مساويا سوف يمثل ١٤٪ - ١٥٪ من الدخل القومى السوفييتى بالمقارنة بـ ٥ر٧٪ بالنسبة للولايات المتحدة. وبالدرجة الأولى، يريد الاتحاد السوفييتى تجنب التكاليف المالية لمزيد من عسكرة الفضاء (مشاريع ريجان بشأن «حروب النجوم»).

وهذا لايعنى «نزع سلاح» الاتحاد السوفييتى فى مواجهة الامبريالية، كما لايعنى تفكيك القوات المسلحة السوفييتية. فالهدف هو التحديث بأرخص مايمكن عن طريق الانهاء التدريجى للتركيز على الانفاق النووى، والاحتفاظ بتناظر تكنولوچى مع الامبريالية فى مجال الأسلحة التقليدية (أو، بالأحرى، استعادة التناظر لأن الاتحاد السوفييتى يبدو أنه متخلف بالفعل تخلفاً خطيراً فى هذا المجال).

والهدف الثانى هو إزالة الحصار التجارى والتكنولوچى الذى فرضته الامبريالية الأمريكية على الاتحاد السوفييتى بعد تدخله فى افغانستان - إن لم يكن منذ بداية «الحرب الباردة» - والحصول على قروض ضخمة من البلدان الامبريالية لتحديث

الاتحاد السوفييتي. وقد حاول ستالين عبثاً الحصول على مثل هذه القروض عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ولاشك أن حقيقة ان واشنطون قد رفضت تقديمها في وقت كان فيه الاقتصاد السوفييتي ضعيفاً للغاية كانت احد الأسباب الرئيسية لـ «الاستيعاب الهيكلي» لأوروبا الشرقية من جانب البيروقراطية السوفييتية، وتقسيم أوروبا إلى «معسكرين». ولم يكن ذلك شيئاً قرره ستالين بعد انتصار ستالينجراد، كما يزعم دعاة الحرب الباردة.

وحجم القروض المطلوبة ضخم للغاية، بما يتناسب مع حاجات التغلب على التخلف التكنولوجي الحالي للاتحاد السوفييتي. وكان ستالين يأمل في الحصول على ٥ بلايين من الدولارات من روزفيلت- ترومان. ومن المرجح ان جورباتشوف يتطلع إلى الحصول على عشرة أضعاف ذلك المبلغ من خلفاء ريجان، حتى وإن امتد ذلك على عدد من السنوات (من الواضح أن دولار ١٩٨٩ أقل قيمة بكثير من دولار ١٩٤٤ - ١٩٤٥). ويجب أن نتذكر أن المانيا الغربية قد قدمت إلى الاتحاد السوفييتي قرضاً قيمته ٢ بليون دولار. ولذا فإن الهدف المشار اليه اعلاه لايبدو خيالياً بالكامل.

والحال أن البحث عن اتفاق شامل مع الامبريالية يتضمن حتماً تعاوناً وثيقاً بين واشنطون وموسكو على تسوية ماتشتركان في تسميته بـ «المنازعات الاقليمية». وهذا يتعلق بالدرجة الأولى بأمريكا الوسطى، وافريقيا الجنوبية (ناميبيا، وانجولا، وجنوب افريقيا) وشمال - شرق افريقيا (اثيوبيا / اريتريا)، والشرق الأوسط (الأراضي التي تحتلها الدولة الاسرائيلية، لبنان، الحرب الايرانية-العراقية ومالها من اصداء في الخليج الفارسي)، وافغانستان وكمبوتشيا.

على أن مفهوم «المنازعات الاقليمية» مفهوم غامض، إن لم يكن مربكاً. فهو يجمع بشكل عشوائي بين ظواهر مختلفة مثل الثورات الشعبية الحقيقية التي تتميز بدينامية ثورة دائمة (أمريكا الوسطى)؛ والحركات الجماهيرية العاصفة ضد

الاضطهاد القومي والاجتماعي (جنوب افريقيا، فلسطين)؛ والحروب الأهلية بين حكومات قومية بورجوازية صغيرة وقوى رجعية موالية للامبريالية (انجولا، موزامبيق)؛ ومقاومة الاضطهاد القومي بقيادة قوى بورچوازية صغيرة تقدمية (اريتريا) أو قوى سلفية سياسياً (افغانستان)؛ والحروب بين دول بورچوازية (ايران / العراق)، وهلمجراً، وبالاضافة إلى ذلك، فإن هذا ليس قائمة شاملة بكل الظواهر المختلفة في هذا الصدد.

ولذا فليس بالإمكان إصدار حكم نهائي وشامل على فك ارتباط الكريملين التدريجي بهذه «المنازعات الاقليمية»، ولا الموافقة أو عدم الموافقة عليه بشكل كامل دون اجراء أي تمييز.

نحن نؤيد انسحاب القوات السوڤييتية من افغانستان وانسحاب القوات الڤيتنامية من كمبوتشيا لأسباب أوضحناها منذ وقت طويل. ونحن لا نجادل في الآثار السلبية لهذا الانسحاب من وجهة نظر الطبقة العاملة، لكننا على ثقة من أن إطالة أمد بقاء هذه القوات سوف تكون لها نتائج سلبية أكثر بكثير من نتائج الانسحاب نفسه.

وينطبق الشيء نفسه على احتلال كمبوتشيا من جانب القوات الڤيتنامية الذي يمثل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً لايحتمل على مجتمع على حافة المجاعة وحكومة تواجه أزمة متنامية للسلطة بين الجماهير. ويبدو مؤكداً أن موسكو تمارس ضغطاً سافراً بشكل متزايد على هانوي من هذه الزاوية.

ويتميز تغير موقف موسكو تجاه الحرب الأهلية التي تمزق شمال - شرقي أفريقيا ببعد مماثل، حتى وإن كان لايتعلق بنزاع مماثل للنزاعين في أفغانستان وكمبوتشيا. فسلوك نظام مينجستو تجاه القوميات المضطهدة، خاصة الاريتريين،

لايمكن الدفاع عنه من أية زاوية، سواء من زاوية المبادىء اللينينية، أو الاعتبارات الإنسانية.

إن طرح الفكرة القائلة بأن حماية «الوحدة القومية» الاثيوبية تأخذ الأولوية على النضال ضد المجاعة، والمجازفة عن عمد بموت ملايين الناس بدلاً من السماح بمرور الامدادات إلى المتمردين، إنما يعنى التصرف كمستبد متعطش للدماء، وليس كثورى بروليتارى أو معاد للامبريالية . وإذا ماقارن المرء هذا الموقف بالموقف الذى اتخذه لينين فى ذروة الحرب الأهلية فى روسيا، تجاه نضال «بعثة نانسين» ضد المجاعة، فإنه يصبح من الواضح مدى اتساع الهوة القائمة بين شيوعى حقيقى وقومى ضيق الأفق مثل مينجستو.

وفى هذه الحالة أيضاً، فإن «فك ارتباط» الكريملين يبدو ضرورياً ومبرراً حتى من زاوية الأممية البروليتارية، إن لم يكن الهدف هو مجرد تخفيض انفاق الاتحاد السوفييتى العسكرى غير المفيد.

أمّا الحرب الايرانية - العراقية ونزاع الخليج فهما أكثر تعقيداً بكثير. ومن الواضح أن الانهاء الفورى وغير المشروط لهذه الحرب التى لامعنى لها والتى تدور بين أشقاء هو فى مصلحة كل من الجماهير العراقية والايرانية، وفى مصلحة كل من الثورة العربية والثورة الإيرانية. وإذا ما ألقى الاتحاد السوفييتى بثقله فى الحلبة لهذا الهدف، خاصة بوقف امداداته من الأسلحة إلى الجانبين المتحاربين وبضغطه على بلدان أوروبا الشرقية لكى تحذو حذوه، فليس بوسعنا إلا أن نوافق على «تحول» كهذا (يعتبر الاتحاد السوفييتى الآن المصدر الرئيسى، مباشرة أو بشكل غير مباشر، للأسلحة المرسلة إلى العراق).

على أن حصاراً لإيران وحدها، يجرى فرضه بالاتفاق مع واشنطون وتحت

إشراف الأمم المتحدة، سوف تنظر إليه الجماهير الإيرانية التى يتزايد فى الواقع إحساسها بالضيق من الحرب، على أنه مساعدة مباشرة من جانب الاتحاد السوفييتى لعدوان امبريالى ضد الثورة الإيرانية. وسوف يزيد من الاساءة إلى صورة اليسار الإيرانى غير الإسلامى. وسوف يعزز سيطرة الأصولية الخومينية على الجماهير. وسوف تكون ردود فعل الجماهير الشعبية فى باكستان مماثلة. وهذا هو مايجعل الكريملين يتردد.

أمّا حالة الأراضى التى تحتلها اسرائيل فهى أوضح بكثير. فلوقت طويل، كان هدف الكريملين هو دفع الدولة الصهيونية إلى تقديم بعض التنازلات الطفيفة لسورية ولمنظمة التحرير الفلسطينية فى مقابل اعتراف حاسم باسرائيل من جانب العالم العربى، بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. ولتحقيق هذه الغاية– غير القابلة للتحقيق الآن، بالنظر إلى مقاومة المؤسسة الصهيونية لتقديم أبسط تنازلات من هذا النوع– طرحت موسكو فكرة مؤتمر دولى يشمل الاتحاد السوفييتى. وبهذا الشكل، فإنها لاتأمل فى أكثر من استعادة قدر من النفوذ السياسى فى المنطقة.

على أن انتفاضة الجماهير الفلسطينية توجه إلى هذه السياسة الخاصة بالتعاون المكشوف مع الامبرياليين فى الشرق الأوسط صدمة عنيفة، ولذا فإن جورباتشوف، الأكثر براجماتية بكثير من خروشوف أو بريچنيف، سوف يتردد قبل أن يلزم نفسه تماماً بهذا النهج. وسوف ينتظر ليرى كيف سوف تتطور الأحداث.

ومن الناحية الأخرى، فإن «الحل السلمى» للنزاعات فى افريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى يتميز بآثار مضادة للثورة بشكل لا لبس فيه. فمن خلال حصارهم الاقتصادى الذى لايرحم والعدوان العسكرى الذى يؤيدونه، يمسك الامبرياليون بخناق ثورة نيكاراجوا. وتواجه ثورتا السلڤادور وجواتيمالا مذابح يرتكبها عملاء الامبريالية المحليون.

والواجب الأمس فى مساعدة هذه الثورة الآخذة فى التطور واجب واضح. والحجة التى تذهب إلى أن ذلك باهظ جداً بالنسبة للاتحاد السوفييتى حجة مرائية وغير شريفة، إذا ماقارن المرء حجم المساعدة المقدمة لنيكاراجوا بما يقدمه الاتحاد السوفييتى لحكومات بورچوازية فى «العالم الثالث» .

ولذا فإن الضغط المتزايد على الساندينيستا اليوم- الذى سوف يُمَارَسُ على كوبا فى المستقبل- وصولاً إلى ترضية مع واشنطون، إنما يعبر عن خيار سياسى محدد. وهو يعنى أن جورباتشوف يعطى الأولوية لاتفاق «انفراج» شامل، بدلاً من أن يعطيها للمكاسب الاستراتيجية التى يمكن للبيروقراطية أن تكسبها من تحالف مع الثورات الظافرة بالفعل أو تلك التى يمكن أن تنتصر فى المستقبل غير البعيد جداً.

والإشارة الواضحة التى ترسلها واشنطون هى: تخلوا عن أية فكرة فى توسيع الثورة فى أمريكا اللاتينية، وإلا فلن يكون هناك أى انفراج دائم. وإذا ماأصبح دوكاكيس خليفة لريجان، فإن ذلك لن يتغير كثيراً. ورداً على ذلك، فإن جورباتشوف يرسل اشارات متزايدة مفادها أن «الرسالة قد وصلت وفهمت».

وفى انجولا، فإن المشروع الأصلى الخاص باتفاق حل وسط يجمع بين انسحاب القوات الكوبية وانسحاب قوات جنوب افريقيا قد أصبح عرضة للتساؤل الجدى مرة أخرى بالنظر إلى واقع أن بريتوريا يبدو أنها تتحرك نحو طرح مطلب إضافى- إشراك عملائها فى منظمة يونيتا القبلية المضادة للثورة فى حكومة لواندا. ويبدو موقف الكريملين تجاه ذلك متردداً على الأقل.

«فى حديث صحفى، أوضح اناتولى آداميشين، نائب وزير الخارجية السوفييتى، لصحيفة نيويورك تايمز أن موسكو تحبذ «حلاً سياسياً» لحل العقدة الانجولية- الناميبية. وقد قال إنه لو دعى الاتحاد السوفييتى إلى المشاركة بشكل مباشر فى

هذه المفاوضات، فإنه سوف ينظر فى ذلك بانتباه شديد، وهو مايدل على أن موسكو تواقة إلى خفض التكاليف. وقد قال السيد آداميشين الذى من المنتظر أن يحقق مستقبلاً باهراً: «حيثما توجد الإرادة، يوجد السبيل» وأضاف بشكل ملتو: «بما فى ذلك الاعتبارات الاقتصادية التى تهمكم».

والمسألة الافريقية الجنوبية هى الأكثر خطورة. إن ثورتى نيكاراجوا والسلفادور قلعتان محاصرتان. لكن الثورة فى نيكاراجوا، برغم ضعف هذا البلد وصغره فى وجه العملاق الامبريالى، مسلحة وتمسك بزمام السلطة. وهذه مزايا غير تافهة. وفى السلفادور، فى مواجهة عدو متعطش للدماء ولايرحم و فى حين أن الثوريين لايمسكون بزمام السلطة، فإنهم مسلحون على الأقل. ولذا فإنه لايمكن تصفيتهم تصفية جماعية كما فعل شركاء آرينا الفاشيون فى الفكر فى أوروبا.

والجماهير السوداء المضطهدة فى جنوب افريقيا لاتملك هذه المزايا. انها لاتتمتع بالنذر اليسير من السلطة السياسية. لكن التنظيم الذاتى النقابى المثير الذى قاد إلى نجاح الاضراب العام فى ٦-٨ يونيو ١٩٨٨، يبين امكانية واعدة جداً للنضال. والضغط من الكريملين من أجل صفقة مع الجناح «الليبيرالى» لبورچوازية جنوب افريقيا، عميلة الامبريالية فى البلد- يمكن أن يكون طعنة حقيقية فى ظهر الحركة العمالية الفتية المتحمسة إذا ماقاد قيادات النقابات، فى مقابل تنازلات سياسية، إلى قبول إبقاء الاستغلال الرأسمالى الزائد من خلال فرض قيد ذاتى على نضال العمال.

إلا انه فى كل من الحالتين- أمريكا الوسطى وافريقيا الجنوبية- فإن واشنطون وموسكو ليستا اللاعبين الوحيدين. انهما لايمكنهما فرض «تطبيع» مضاد للثورة يؤدى إلى الابقاء على السيطرة الامبريالية على هاتين المنطقتين من خلال عملاء محليين. إن استقلال الطبقات الحاكمة فى أمريكا الوسطى عن واشنطون استقلال هامشى جداً. والاستقلال النسبى لمؤيدى الفصل العنصرى أكبر بكثير، إلا أن له

حدوده مع ذلك.

ومن الناحية الأخرى، فإن استقلال ثوريي نيكاراجوا والسلفادور الفعلى عن موسكو، ناهيك عن استقلال المنظمات الجماهيرية الافريقية الجنوبية- سوف يجعل من الصعب جداً على جورباتشوف تنفيذ تحوله الاستسلامى. إن موقف ثوريى أمريكا الوسطى خطير، لكنه ليس ميئوساً منه. وموقف ثوريى افريقيا الجنوبية أقوى بكثير. وسوف تتوقف نتيجة «صفقة شاملة»، فى التحليل الأخير، على قدرة هذه المنظمات على الحفاظ على وزيادة استقلالها عن كل تلك القوى الاجتماعية (بما فى ذلك الاشتراكية الديمقراطية الدولية) التى تحثها على إجراء حلول وسط عفنة والتى تضغط عليها لكى تفعل ذلك.

إن المصاعب التى تواجهها واشنطون فى محاولاتها الرامية إلى تحقيق «التسوية الاقليمية» التى تريدها فى أمريكا الوسطى قد جرى تلخيصها بما يكفى فى صحيفة واشنطون بوست:

«إن أجزاء قليلة من العالم تشهد اضطراباً أعظم مما تشهده أمريكا الوسطى، ولايشهد أى جانب من جوانب السياسة الخارجية الأمريكية ورطة أعظم (من الجانب المتعلق بأمريكا الوسطى- المترجم). وهى منطقة اعتبرتها ادارة ريجان - عن حق- منطقة حاسمة. وقد أملت، هناك، فى تدجين الثورة الماركسية، ودفع عجلة الإصلاح، وتأمين المنطقة كلها ضمن فلك ديمقراطى يتزايد اتساعاً...

«لكن مسار الصراع مسار سيىء. إذ يبدو أن الماركسيين على وشك توطيد السلطة فى نيكاراجوا. والثوار وكتائب الموت يتقاتلون فى وسط السلفادور. والجيوش تضعف مجال الحكم المنتخب فى هوندوراس وجواتيمالا. وكوستاريكا الديمقراطية ترتعد. وتاجر مخدرات فى بنما يهزأ بجهود واشنطون الرامية إلى كبحه...

«فأين مكمن الخطأ ؟ إن كل بلد مختلف، لكن الاحتداد المشترك لمصاعب (كل هذه البلدان- المترجم) يمكن رده إلى تفجر الثورات اليسارية.... فى جواتيمالا، والسلفادور، ونيكاراجوا.... وبصورة حتمية استثارت الثورات رد فعل أمريكيا، أصبح هو نفسه جزءاً من المشكلة...

«والنتيجة هى أن أية ادارة أمريكية، سواء كانت محافظة أو ليبيرالية، لا تملك سياسة أمن تصلح لأكثر من تحسين الاحتواء الموضعى **وعلى أمل أن جورباتشوف سوف يساعد بشكل ما...»** (التشديد من عندى. انترناشيونال هيرالد تريبيون، ٢١ يونيو ١٩٨٨).

ولأجل تحسين علاقة القوى من أجل مفاوضاته مع الامبرياليين، يمسك جورباتشوف بورقتين يمكن أن يلعب بهما واحدة إثر الأخرى. الأولى هى تطبيع العلاقات مع الصين، أو حتى استعادة تحالف فعلى مع بكين (من غير المرجح عقد تحالف عسكرى مماثل لذلك الذى كان قائماً فى الخمسينيات). ومن المعروف أن دنج شياو بنج قد طرح ثلاثة شروط لمثل هذا التطبيع- انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان؛ انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا؛ سحب القذائف السوفييتية الموجهة إلى المدن الصينية من سيبيريا والقوات السوفييتية المتمركزة على امتداد نهر أمور.

ويجرى تلبية أول هذه الشروط. وقد يلبى الشرط الثالث سريعاً. أما فيما يتعلق بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا، فإنه يبدو أن الكريملين يعمل بنشاط على تحقيق ذلك.

ولذا فمن الممكن أن يحدث تقارب بين موسكو وبكين فى المستقبل القريب. ويبدو أنه يجرى الاعداد لقمة بين جورباتشوف ودنج شياو بنج، وإن كان الصينيون

مايزالون يؤخرون خطواتهم، خاصة لأنهم يتساءلون إلى متى سوف يظل جورباتشوف فى السلطة في موسكو. على أن خوفهم من إعادة عسكرة تدريجية لليابان يدفعهم فى اتجاه مثل هذا التقارب. وهم يدركون أن من الصعب على الامبريالية الأمريكية اختيار حماية الصين ضد اليابان. لكن الاتحاد السوفييتى يمكن أن يفعل ذلك.

والورقة الثانية ورقة أكثر جذرية من الورقة الأولى فيما يتعلق بالتغيرات التى يمكن أن تؤدى إليها على النطاق العالمى. وهى تتمثل فى اعطاء الضوء الأخضر لألمانيا الغربية لكى تحقق تكاملاً اقتصادياً أكثر تقدماً من الناحية النوعية مع ألمانيا الشرقية. وبوسع موسكو ان تعرض منظوراً كهذا- إلى جانب منظور توسع مثير للأوستجيشافت، الصادرات الألمانية الغربية للاتحاد السوفييتى- فى مقابل قروض ألمانية ضخمة، خاصة إن لم تأت القروض الأمريكية.

ولن تنزل مثل هذه المقترحات على آذان غير صاغية فى حالة ركود اقتصادى خطير فى الغرب وتهديدات خطيرة طويلة الأمد لازدهار الاقتصاد الألمانى الغربى ومن ثم للاستقرار النسبى للحكم البورجوازى فى ألمانيا الغربية.

وقد لوحظ بالفعل بعدم ارتياح فى واشنطون أن جينشر، وزير خارجية ألمانيا الغربية، قد اتخذ موقفاً مختلفاً عن موقف ريجان وتاتشر، وحتى عن موقف ميتران، تجاه المقترحات السوفييتية فى مجال نزع السلاح التقليدى. وسوف يكون اغراء السير فى هذا الاتجاه على انفراد أعظم بكثير بالنسبة للبورجوازية الألمانية إذا ماقام جورباتشوف أيضاً بإغرائها بمنظور أطول أمداً فيما يتعلق بإعادة توحيد ألمانيا.

على أن مثل هذا التحول فى السياسة الخارجية للبيروقراطية من الواضح أنه

سوف تترتب عليه آثار خطيرة إلى أبعد حد بالنسبة للحزب الشيوعى الحاكم فى ألمانيا الشرقية. إن له مصلحة، شأن كل البيروقراطيات الأوروبية الشرقية، فى امكانية وصول أعظم إلى الاقتصاديات الأوروبية الغربية. وقد أشادت الحكومة المجرية بواقع انها قد تمكنت من عقد اتفاق مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، سوف يلغى عملياً الرسوم على السلع المجرية المصدرة إلى بلدان السوق المشتركة، باعتباره انتصاراً دبلوماسياً. وقد حققت ألمانيا الشرقية حالة مماثلة من الناحية العملية وإن لم يكن من الناحية القانونية وذلك عن طريق إعادة التصدير من ألمانيا الغربية للسلع التى تصدرها إلى ذلك البلد.

على أن السعى إلى تقدمات تجارية كهذه وزيادة الواردات من التكنولوجيا الغربية المتقدمة المصاحبة لها شىء؛ وفقدان السلطة السياسية شىء آخر. فإعادة توحيد ألمانيا لايمكن أن تتحقق دون فقدان قيادة الحزب الشيوعى الألمانى لتلك السلطة فوراً أو فى المدى الطويل. ومن ثم فإنها قد تجد نفسها مواجهة ببعض الخيارات الأليمة، إذا مااتخذ نهج جورباتشوف فى هذا الصدد شكلاً أكثر تحديداً وزادت سرعته. ومن هنا انقساماتها الداخلية المتزايدة التى يمكن أن تفرز بعض المفاجآت. ومن هنا الضغوط على جورباتشوف كى لايقطع شوطاً طويلاً فى هذا الدرب.

والواقع أن الرهان وراء كل هذه التغيرات التى ماتزال «جزئية» فى العلاقات بين الاتحاد السوفييتى و «الديمقراطيات الشعبية»، فى إطار العلاقات المتغيرة بين الشرق والغرب من خلال «التعايش السلمى المتقدم» – هو ماإذا كان سوف يجرى أم لا إبقاء نظام سيطرة الكريملين الذى فُرِضَ عند نهاية الحرب العالمية الثانية على أوروبا الشرقية.

وكان هذا النظام، وفقاً لإحدى الموضات، قد جرى تقنينه عن طريق مذهب

بريچنيف عن «السيادة المحدودة». وعن طريق تدخلهم العسكرى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا (بعد أن كانوا قد فعلوا ذلك فى ألمانيا الشرقية فى عام ١٩٥٣)، أظهر القادة السوفييت بشكل وحشى وهازىء أنهم الحكام الحقيقيون بالفعل لهذه البلدان. أما «الصيغة النظرية» التى تتحدث عن «واجب أممى تجاه الحفاظ على الاشتراكية» فقد كانت مجرد زخرفة واجهات موجهة إلى السذج أو الجهلاء. فمن الذى أعطى سادة الكريملين احتكار المعرفة والحقيقة الذى يتيح لهم أن يقرروا بشكل مستقل عن، وفى معارضة، غالبية الطبقة العاملة– أو حتى بشكل مستقل عن الأحزاب الشيوعية للبلدان المعنية وقياداتها– ان «الاشتراكية» سوف تكون مهددة مالم يحدث تدخل عسكرى أجنبى ؟

على أن الهياكل العظمية تخرج من الأكفان لكى تطارد جورباتشوف وزملاءه. ففى زيارة قام بها مؤخراً إلى يوغوسلافيا، جرى حثه على توقيع بيان مشترك تضمن التصريح التالى (لاشك أن ذلك يرجع إلى ضغط من قادة عصبة الشيوعيين اليوغسلاف لا إلى شعوره بالذنب– فهو شريك قديم لأندروبوف الموصوم إلى الأبد بالدور الغادر الذى لعبه فى التدخل العسكرى السوفييتى ضد الثورة المجرية):

«يولى الجانبان أهمية خاصة للاحترام الدقيق للمبادىء الشاملة الالزامية لميثاق الأمم المتحدة، ولقرار هلسنكى الختامى وللوثائق الأخرى للقانون الدولى التى تحظر العدوان، وانتهاك الحدود، والاستيلاء على أراضى الغير، وكل أشكال التهديد باستخدام القوة واستخدامها الفعلى، والتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، أياً كانت الذريعة» (برافدا، ١٩ مارس ١٩٨٨).

كيف يفشل أى إنسان فى أن يرى فى هذه السطور الأخيرة تلميحاً إلى التدخل العسكرى فى تشيكوسلوفاكيا والمجر ؟ وعلاوة على ذلك، فإن المعارضة المجرية لم يغب ذلك عن بالها. لقد دعت من الفور إلى رد الاعتبار إلى ايمرى ناجى، وبال

ماليتير، وجيزا لوكز وترى والقادة الشيوعيين الآخرين الذين اعتقلوا وقتلوا غدراً على يد رسل الكريملين.

أمَّا رد الفعل في تشيكوسلوفاكيا فقد كان أقوى بكثير. إن الكسندر دوبشيك، قائد الحزب الشيوعي خلال ربيع براغ، قد دعا تواً إلى رد الاعتبار وإلى إعادة إدخال الديمقراطية الداخلية إلى حزب شيوعي يجب أن يعاد فتح أبوابه أمام الخمسمائة ألف عضو الذين جرى فصلهم خلال «التطبيع».

على أن كل هذه التحركات في اتجاهات مختلفة، كل هذه الاتجاهات الطاردة عن المركز في «المعسكر الاشتراكي»، تواجه جورباتشوف بمعضلات لايمكن حلها. فهو لايستطيع توطيد، أو حتى الحفاظ على مركزه في الجهاز إذا ما تراجع وأخذ يراقب انهيار «المعسكر». وهو لايستطيع التدخل باستخدام القوة دون أن يوجه ضربة قاتلة إلى مصداقية الجلاسنوست على الصعيد الدولي وداخل الاتحاد السوفييتي نفسه في آن واحد. وهو لايمكن أن يرتاح إلى وجود مجموعات حاكمة محافظة على رأس «الديمقراطيات الشعبية» تتحالف بشكل شبه سافر مع خصومه هو داخل جهاز الحزب الشيوعي السوفييتي. وهو يعرف جيداً أن فتح ثغرة للمقرطة، حتى وإن كانت صغيرة صغر الثغرة التي فتحها في الاتحاد السوفييتي، يعني فتح السبيل أمام تيار عارم.

وعلاوة على ذلك، فخلافاً لما يحدث في الاتحاد السوفييتي وفي الصين، فإن أي إصلاح عميق في اتجاه توسيع آليات السوق في أوروبا الشرقية إنما يأتي في سياق يوجد فيه ضغط اقتصادي امبريالي مباشر.

وتكمن في أساس مسألة علاقة البيروقراطية السوفييتية الإجمالية مع أوروبا الشرقية مشكلة علاقاتها مع البورجوازيات الامبريالية في أوروبا الغربية ككل. وفي

حين أن جورباتشوف يعطى الآن الأولوية لاتفاق شامل مع واشنطون، فإنه ليس غير مدرك للتوترات المتزايدة فى الحلف الأطلسى التى تنجم، فى التحليل الأخير، عن الانحدار النسبى للهيمنة الأمريكية على العالم الرأسمالى.

وكنتيجة لذلك، فإن أى تأخر طويل الأمد فى المساعدة الاقتصادية التى يتوقعها الكريملين من واشنطون، سوف تزيد من اغراء قيامه بلعب ورقة «أوروبا فى مواجهة أمريكا». وسوف يعنى ذلك تعديلاً أساسياً لموقفه تجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية، يتضمن موافقته على التوطيد المؤسسى للسوق المشتركة، بل وتوسيعها، خاصة لكى تشمل النمسا (لم يحدث ذلك حتى الآن).

وسوف تكون الآثار المترتبة على ذلك بعيدة المدى، مرة أخرى بالنسبة للحزب الشيوعى الألمانى الشرقى (وملحقه، الحزب الشيوعى الألمانى الغربى)، ولكن أيضاً بالنسبة لسلسلة كاملة من الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الغربية، التزمت، وتواصل الالتزام، إلى حد بعيد، بنهج معاد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك بالنسبة للأجنحة اليسارية الاشتراكية الديمقراطية التى أخذت تعتاد اتباع خيار مماثل.

وبشكل أوسع ، فإنه لايجب لأحد أن يغفل حقيقة أن سياسة جورباتشوف الخارجية تتضمن تحالفاً عاماً مع الاستراتيجية الاشتراكية- الديمقراطية فى أوروبا الغربية التى سرعان ماسوف تتضح آثارها السلبية على النضالات الطبقية الجارية. وللسبب عينه، فإن ذلك سوف يوسع المجال السياسى أمام القوى الثورية المشاركة لتقديم دعم منسجم لهذه النضالات، وسوف يقود إلى تمايزات جديدة داخل المنظمات العمالية التقليدية.

وتتمثل إحدى خصائص البيروقراطية السوفييتية وإفرازاتها فى أوروبا الغربية فى انها تجد نفسها مضطرة إلى الجمع بين الافراط البراجماتى فى الخيارات

السياسية وتبرير هذه الخيارات على مستوى ايديولوچى بعد حدوثها. وكما أوضح كارل ماركس بالفعل، فإن «البيروقراطيين هم جزويت الدولة، لاهوتيو الدولة. و البيروقراطية هى كهنوت الجمهورية».

وبدون أدنى مشاطرة لأوهام المثالية التاريخية– أى ، دون الاعتقاد بأن أصول أو سبب سياسة جورباتشوف الخارجية الجديدة يكمن فى مجال الأيديولوچية– فمن الضرورى رصد تحولات المذهب الرسمى بانتباه شديد. انها تقدم انعكاساً أميناً إلى حد ما للمبادرات التى يجرى اتخاذها أو التخطيط لها. وهذا يجعل من الأسهل وضع مثل هذه الحركات فى إطار أوسع. وليس هناك أدنى شك فى أن المذهب الرسمى يتضمن تغييراً أساسياً فى هذا المجال. وفى برافدا، يشير ى. بريماكوف فى ٨ يناير إلى «فلسفة جديدة للسياسة الخارجية».

ونقطة الانطلاق بالنسبة للتبرير الجديد للسياسة الدولية من جانب أيديولوچيى جورباتشوف هى الفكرة التى تتحدث عن اتخاذ تناقضات وأزمات عصرنا طابعاً شاملاً متزايداً، وهو طابع شامل يضع العالم كله فى قارب واحد، دون أية تمايزات طبقية. وكانت هذه الفكرة ماثلة بالفعل فى تقرير جورباتشوف للمؤتمر الأخير للحزب الشيوعى السوفييتى. وقد جرى تطويرها فى الجزء الأخير من كتابه، «البيريسترويكا». ويجرى مدها إلى نتائجها النهائية فى سلسلة من المواقف التى اتخذها عدد من أيديولوچييه، بالارتباط بقمة موسكو وأعقابها.

وليس فقط مشكلة نزع السلاح النووى، وإنما أيضاً مشكلات التهديدات للمجال البيئى (المجال الحيوى) للجنس البشرى، ومشكلة الاستغلال العقلانى للطاقة والموارد المعدنية، ونزع عسكرة الاقتصاد الدولى، أو حتى التغلب على تخلف العالم الثالث، أو على الأقل على مشكلة الجوع– هى التى يجرى طرحها على أنها مصاعب يمكن حلها عن طريق اتفاق بين الاتحاد السوفييتى والدول الامبريالية الرئيسية ودول العالم

الثالث الأكبر (لم يعد هناك جدال حول الطبيعة البورجوازية لهذه الأخيرة).

ويكمن فى أساس هذا التحريف للنظرية الماركسية عن الامبريالية فكرة أن البورجوازية الامبريالية، أو على الأقل الفصائل الرئيسية فيها، لها مصلحة مشتركة مع الطبقة العاملة، و «المعسكر الاشتراكى»، وشعوب العالم الثالث فى العثور على حل «شامل» لهذه المشكلات.

ولندع جانباً مسألة الطبيعة الانتحارية للحرب النووية (حتى بالنسبة للبورجوازية الامبريالية) والاستنتاجات التى يمكن استخلاصها من ذلك بشأن سلوك فصائل معينة من البورجوازية- عقلانى، شبه عقلانى، لاعقلانى، أو حتى انتحارى.. إذا ماتركنا جانباً هذه المشكلة المهمة للغاية، والأكثر تعقيداً مما يصوره الجورباتشوفيون، فإن «اللب العقلانى» الوحيد فى كل هذا الكلام عن «المصالح المشتركة» التى تعلو على الاختلافات الطبقية والمصالح الطبقية، هو المصلحة المشتركة فى توسيع التجارة بين الشرق والغرب.

إلا أنه هنا على وجه التحديد لايوجد شىء جديد. ففى زمن هيستيريا ريجان بشأن «امبراطورية الشر» بالفعل، اضطرت الإدارة الجمهورية من جراء أزمة الولايات المتحدة الزراعية إلى توسيع صادراتها من الذرة وفول الصويا إلى الاتحاد السوفييتى، بدلاً من أن تقتل «العدو» جوعاً. وواقع أن الامبرياليين الأوروبيين واليابانيين قد استولوا على شريحة أكبر من فطيرة الأوستجيشافت قد جعل واشنطون و (وول ستريت) أكثر انتباهاً إلى أغانى الإغراء الصادرة من موسكو.

وفى الوقت نفسه فإن إغراء الانخراط فى الابتزاز السياسى لم يجر التخلى عنه. إذ يرى زبيجنيو بريجينسكى، مستشار الرئيس كارتر للشؤون الخارجية: «يترتب على ذلك أن أى توسيع رئيسى للقروض وأية استثمارات غربية رئيسية فى

البيريسترويكا يجب أن تنتظر تحقيق تخفيضات مهمة فعلاً في الإنفاق العسكرى... إن الإزالة التدريجية للتهديد العسكرى السوفييتي، في اتجاه التفكيك السلمى (كذا !) التدريجى للامبراطورية السوفييتية، يمكن أن تبرر عندئذ جانباً من استنتاجات اليوم المبشرة بالأمل» (لوس انچيليس تايمز / انترناشيونال هيرالد تريبيون، ٧ يونيو ١٩٨٨).

وأقل مايمكن قوله هو أن «المصالح المشتركة» لاتكاد تظهر في مثل هذا التعليق، أو في التفكير الذى يوحى به أو في المصالح الطبقية التي تكمن في أساسه.

ومن أجل تبرير المفهوم الجرىء عن «الطابع الشامل» للمصالح والمشاريع السياسية ومشاريع أخرى، فقد اتجه الأيديولوچيون الجورباتشوفيون إلى صياغة سلسلة من الافتراضات «التحريفية» الأكثر جرأة بكثير.

وهكذا فإنه يبدو أن الأيديولوچيين الجورباتشوفيين قد أخذوا يدافعون عن بقاء القوات الأمريكية في أوروبا، على الأقل إذا أمكن لنا أن نصدق خبراً أوردته الصحفية الأمريكية فلورا لويس: «في المؤتمر (السنوى لمعهد دراسات الأمن بين الشرق والغرب الذى يتخذ من نيويورك مقراً له والذى عقد في بوتسدام، ألمانيا الغربية) ، تحدث المندوب السوفييتي بحزم عن الحاجة إلى 'تدابير خاصة' لإبقاء الأمريكيين في أوروبا؛ وعن أهمية 'تثبيت' الولايات المتحدة في القارة القديمة، بحيث تظل مسئولة عن حفظ السلم (كذا !) هنا ....

« وقد قال ألمانى غربى واسع النفوذ 'لقد كنت أفترض دائماً أن موسكو تعتقد أن الشىء الأفضل هو وجود قوات سوفييتية في أوروبا الغربية، لكن الشىء الأفضل التالى هو إبقاء الأمريكيين هنا'. وقد رد المندوب الروسى 'إن الشىء الأفضل التالى هو أيضاً الشىء الأفضل' » (نيويورك تايمز / انترناشيونال هيرالدتريبيون، ١٣ يونيو ١٩٨٨).

وقد أعلن الكسندر بوفين، أحد كتاب افتتاحيات صحيفة ازفستيا: «ان المجموعة الجديدة فى الكريملين قد غيرت بشكل جوهرى (كذا !) الموقف السوفييتى تجاه الشؤون الدولية.... لقد توقفنا عن النظر إلى الأحداث العالمية من خلال مجرد منظور النزاع بين الشرق والغرب. اننا نضع فى المقدمة القيم الإنسانية بوجه عام، المصالح الإنسانية بوجه عام» (دى تسايت، ٣ يونيو ١٩٨٨).

وفى المجلة السوفييتية «الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية» (العدد ٨، ١٩٨٧)، كتب أ. إيفان أن إعادة تحويل لإنتاج الأسلحة إلى الإنتاج المدنى سوف تزيد معدل نمو الاقتصاد الأمريكى وارباح البورجوازية. ويبدو أنه لم يسمع عن أزمات فيض الإنتاج (الطاقة الزائدة) فى الصناعة المدنية. كما يبدو أنه لم يدرس : لأية أسباب غامضة آثر رأس المال الأمريكى الكبير الحصول على أرباح أقل بدلاً من الحصول على أرباح أكبر. إن فكرة أن مستشارى جورباتشوف يعرفون أكثر من الاحتكاريين الأمريكيين السبيل إلى تعظيم أرباح الأخيرين هى فكرة مضحكة نوعاً ما.

وتكمن فى أساس هذا المفهوم عن «التعايش المتقدم» نظرة «مخدرة» كاملة عن التناقضات الداخلية للرأسمالية تستبعد امكانية حالات الكساد والأزمات الثورية، وهى تسقط على النطاق العالمى التوقعات التى صاغها برنشتاين بالنسبة لألمانيا (وبالنسبة لأوروبا) فى مناقشة «التحريفية» الشهيرة بين عامى ١٨٩٨ و ١٩٠٤:

«مع أن أزمة الرأسمالية العامة الآخذة فى التعمق تصبح دائمة، إلا ان النزاع بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج قد اتخذ طابعاً مزمناً، وهو لايهدد بإطلاق انفجار ثورى فى المستقبل المنظور» ...

«ومنذ بداية هذا القرن، فإن التكوين الاجتماعى- الاقتصادى الرأسمالى يدين دون شك وإلى حد بعيد باستقراره (كذا ! حربان عالميتان، كساد عام ١٩٢٩،

الفاشية) إلى قدرة النظام على تحويل ثورى لوسائل الإنتاج» (إيفان أنتونوفيتش: «جدليات عالم متكامل» فى مجلة «الشؤون الدولية» السوفييتية، العدد ٥، مايو ١٩٨٨. وأنتونوفيتش هو نائب عميد أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى).

وبعض مُنَظِّرِى الحزب الشيوعى الألمانى الشرقى، الأكثر كاثوليكية من البابا فى أغلب الأحيان، يمضون إلى ماهو أبعد بكثير مما يمضى إليه زملاؤهم السوفييت. إنهم يتحدثون الآن عن «الاحتكارات السلمية» (كذا !) أو إمكانية جعل هذه الاحتكارات «سلمية». وعلى سبيل المثال، فإن رولف ريسيج، مدير معهد الشيوعية العلمية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعى الألمانى الشرقى، قد كتب أن «من الممكن أن توجد رأسمالية موجهة نحو التعايش السلمى والمنافسة السلمية بين النظامين». كما كتب أنه «فى حين أن المجمع العسكرى- الصناعى يتمشى مع الرأسمالية الاحتكارية، فإنه ليس فى جميع الظروف ضرورياً لهذا النظام» (تاجيز - أنزيجير - ماجازين، ١٠، زيورخ، ١٩٨٨).

وفى المجلة النظرية الرسمية للحزب الشيوعى الألمانى الشرقى، اينهايت (العدد ٢، ١٩٨٨) كتب رولف ريسيج هذا نفسه دون خجل أن فئات واسعة (!) من رأس المال الاحتكارى مهتمة بإنماء «الثورة التكنولوجية- العلمية» خارج المجال العسكرى وبتجنب «تبديد موارد ضخمة على الأسلحة». وبسبب وضع ألمانيا الشرقية كـ «حرس حدود للمعسكر»، فإن جيلاً كاملاً قد جرت تربيته على فكرة «عدوانية رأس المال الانتقامية»، وبوسعنا أن نراهن أن هذه الأفكار سوف تولد هناك اضطراباً عاماً وارتباكاً سياسياً وايديولوجياً عميقاً.

ويجب استكمال هذه الصورة بالإشارة إلى أنه بدلاً من «الطريق اللارأسمالى للتطور» الذى تصوره خروشوف بالنسبة للبلدان الرئيسية للعالم الثالث، فإن

الجورباتشوفيين يكتبون بشكل سافر أنه باستثناءات طفيفة قليلة (انجولا، موزامبيق، اليمن الجنوبية ، اثيوبيا؛ أمّا نيكاراجوا، والسلفادور، وجواتيمالا فهي غائبة من هذه القائمة) فإن تطور العالم الثالث هو تطور رأسمالي وسوف يظل كذلك لفترة طويلة، وأن الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر القومي عليهما أن يعملا ضمن هذا الإطار (ج. ميرسكي: «حول الدرب الذي يجب اختياره للبلدان النامية» في مجلة «الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية»، ٥، ١٩٨٧). و التلميح واضح.

وعلى أساس كل هذه المعطيات، هل يمكننا استنتاج أن سياسة جورباتشوف تمثل «تحولاًيمينياً» بشكل أساسي بالمقارنة بالسياسة الخارجية السابقة ؟ هل يجب أن نمضي بمثل هذا الحكم إلى ماهو أبعد من ذلك، ونقول أنه، منطقياً، بما أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، فإنه يجب إدانة الجلاسنوست والبيريسترويكا جملة وتفصيلاً، شأنهما في ذلك شأن «التعايش السلمي المتقدم» ؟ ان ذلك سوف يكون موقفاً متسرعاً. ولابد من التحذير من مثل هذه المبالغات في التبسيط ، والمماثلة للإجابات بـ «نعم، نعم» أو بـ «لا، لا» التي ادانها تروتسكي بالفعل في الجزء الأخير من كتاب «الثورة المغدورة».

إن النهج الذي يتبعه جورباتشوف في الحلبة الدولية، شأنه في ذلك شأن سياسته الداخلية والاقتصادية، يتألف من مجموعة من العناصر المتناقضة. ولفهم أسباب هذه التناقضات، يكفي تذكر أن جورباتشوف يتحرك من مركز ضعف على جبهتين. فهو يتعرض للضغط المتزايد في أن واحد من جانب الامبريالية ومن جانب الجماهير السوفييتية (أو، إن شئتم، من الأزمة الاجتماعية المتصاعدة في الاتحاد السوفييتي التي تحتد جزئياً على الأقل من جراء بدايات النشاط والوعي المستقلين بين العمال).

وما أن يفهم المرء ذلك، فإن عناصر اللغز التي تظهر بشكل متتابع ومتباين

تصبح مفهومة. ويمكن أن يضاف إلى ذلك التطور الذى لايقل تناقضاً فى العالم الثالث، حيث تجد حركة التحرر نفسها بشكل عام فى موقف الدفاع وإن كانت تحتفظ بقدرة على الرد وتحتفظ، أساساً، بدرجة استقلال ماتزالان ملحوظتين.

وفى هذه الظروف، فإن إدانة كل مايحدث فى الاتحاد السوفييتى بوصفه «يمينياً» أو حتى مضاداً للثورة، هو موقف لايمكن الدفاع عنه. فلو كان جورباتشوف «يمينياً»، فهل كان بريجنيف، أو حتى ستالين، «يساريين» ؟ وإذا كان كل مايفعله جورباتشوف يجب النظر اليه بوصفه «خيانة» منسجمة، فهل يعد رد الاعتبار إلى المتهمين فى محاكمات موسكو، أو التسامح الفعلى مع الاضرابات مواقف «يمينية»، بالمقارنة بالقمع الذى مارسه ستالين وبريجنيف ؟

إلا أنه من الناحية الأخرى، فإن موقف «نعم، نعم» بشكل عام أو حتى «نعم، ولكن»، هو بالمثل موقف لايمكن السماح به من زاوية مصالح الطبقة العاملة السوفييتية والعالمية. فنحن لايمكننا أن نوافق على تدابير اقتصادية تؤدى إلى عودة ظهور البطالة وإلى تدهور فى الأجور الفعلية، أو على حلول وسط عفنة على حساب الثورات فى أمريكا الوسطى وافريقيا الجنوبية.

وهكذا فإن الحكم المشروع الوحيد هو الحكم الذى يدرك الفروق، حالة حالة، مشكلة مشكلة، على نحو ماقمت بصياغته فى هذا المقال. وسوف تكون النتائج وخيمة بالنسبة لمن يتخذون موقف التبسيط المفرط. فسوف تثبت الأحداث خطأهم، كما اثبتت الأحداث فى الماضى خطأهم وكما يثبت مايحدث فى الاتحاد السوفييتى الآن خطأهم.

ويجب للحكم ألا يكون حكماً أكاديمياً، أفلاطونياً. ان الحكم يقود إلى استنتاج حاسم- فلندافع عن الثورة فى أمريكا الوسطى، فلنوسع حركة التضامن الجماهيرى

ضد الفصل العنصرى ولنجعلها حركة عالمية وعامة؛ فلنشجع، ولنحفز ولنعزز فى العالم كله الاستقلال الطبقى واستقلال الحركة العمالية عن جميع الدول وجميع الحكومات. وفى الوقت نفسه، فمن الضرورى اغتنام كل فرصة لتشجيع مناقشة واسعة ووحدة واسعة فى العمل مع كل القوى المعادية للامبريالية والمعادية للرأسمالية. ولمجموعة متنوعة من الأسباب، فإن تجربة جورباتشوف تسهل ذلك.

يوليو ١٩٨٨

مرحلة جديدة من مراحل نزع الستالينية فى الاتحاد السوفييتى

ارنست ماندل

كرست صحيفة الجمهورية الروسية الاشتراكية السوفييتية، «سافيتسكايا راسسيا»، صفحة كاملة فى عددها الصادر فى ١٣ مارس (١٩٨٨) لرسالة من قارئه، اسمها نينا أندرييفا. وكان عنوانها: «لايمكنني المساومة على مبادئى»، وهى عبارة عن دفاع سافر عن ستالين والستالينية وهجوم على «اتباع تروتسكى وياجودا» (وهو ربط فاضح لأن ياجودا كان رئيس جهاز البوليس السياسى الذى اعتقل كل التروتسكيين السوفييت).

وقد بدا أن توقيت نشر الرسالة قد اختير بعناية. ذلك أن جورباتشوف ومعاونه الأيديولوجى الرئيسى (يقول البعض أستاذه)، ياكوفليف، كانا خارج موسكو. وقد بدا الطريق مفتوحاً. وهكذا، فمن خلال توافق خاص، اعادت نشرات سوفييتية كثيرة نشر رسالة أندرييفا دون انتقاد أو تعليق من أى نوع.

وسرعان ماتكشف أن هذه الدوريات قد تلقت تعليمات بإعادة نشر الرسالة. ورفضت نشرة واحدة فقط أن تفعل ذلك، وهى صحيفة «زناميايونوستى»، وهى صحيفة للشبيبة تصدر فى بييلوروسيا. أما الصحف الأخرى كلها فقد انصاعت للتعليمات، مظهرة بشكل صارخ أنه برغم ثلاث سنوات من الجلاسنوست، فإن عادة الرضوخ المطلق للأوامر الصادرة من أعلى ماتزال سائدة. إلاأنه بعد ذلك بثلاثة أسابيع، فى ١٨ و ١٩ ابريل، نشرت برافدا نفسها رسالتين، واحدة من عدد من

منظمات المثقفين والأخرى من ٣٨ كاتباً. وينظر إلى العديد من هؤلاء الكتاب على أنهم «معتدلون» فيما يتعلق بالجلاسنوست، إن لم يكن ينظر إليهم على أنهم «ليبيراليون محافظون»، خاصة ماركوف، رئيس اتحاد الكتاب. وقد هاجمت كل من الرسالتين بشكل حاد رسالة أندرييفا.

وقد ندد أصحاب الرسالتين بالمحافظين الذين يريدون العودة بالبلاد إلى «السنوات التي كان يداس فيها على القانون». وساووا بين الدفاع عن عهد ستالين ومعارضة نهج الإصلاح الذي تتبعه جماعة جورباتشوف ، بدعم من قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي. وتحدوا خصومهم أن يوضحوا معارضتهم للبيريسترويكا والمقرطة.

وبعد ذلك، اجتاحت عاصفة حقيقية معادية للستالينية وسائل الإعلام 'السوفييتية. فلم يمر يوم واحد دون أن تعرى صحيفة يومية أو أسبوعية أو مجلة جانباً أو حدثاً مقززاً بشكل خاص من جوانب أو أحداث عهد ستالين. ومن المستحيل ايراد كل ماأوردته هنا. وسوف أقتصر على إيراد عدد قليل من التعريات الرئيسية التي نشرت في ملايين، إن لم يكن عشرات الملايين، من النسخ والتي غالباً ماأذاعها التلفزيون :

* لقد كان التجميع (الزراعي) القسري جريمة ضد الشعب والاقتصاد السوفييتيين. وقد أودى بحياة ١٠ ملايين من الفلاحين. وكان ستالين هو الشخص الرئيسي المسئول عن ذلك. («أرجومينتي إي فاكتي»، ٤ ابريل ١٩٨٨).

* لقد سهل ستالين صعود الفاشيين وهتلر إلى السلطة في المانيا. («أنباء موسكو». ١٠ ابريل ١٩٨٨).

* لقد أودت التطهيرات الدموية في الحزب بعد عام ١٩٣٤ بحياة مليون شيوعي

بريء. وكان ستالين هو الذى أمر بالتطهيرات ونظمها شخصياً.

* إن ضحايا التطهيرات الذين اعترفوا بجرائم لم يرتكبوها قد فعلوا ذلك نتيجة لتعذيب وحشى أمر به ستالين وكرسه من الناحية «الشرعية». (مصادر عديدة).

* لقد أمر ستالين بتطهير الجيش الأحمر فى عام ١٩٣٧ لأنه كان معارضاً لمشاريع توخاتشيفسكى وضباطه من أجل ميكنة سريعة للجيش، ومن أجل تزويده بفرق مدرعة والتخلص من سلاح فرسانه الذى انقضى زمنه، ومن أجل اعداده لعمليات دفاع متحرك فى حالة وقوع عدوان امبريالى («أنباء موسكو»، ١٣ ابريل ١٩٨٨).

* عن طريق اعدام قادة الجيش الأحمر، وعن طريق سجن المجددين الرئيسيين فى الطيران السوفييتى، أخر ستالين تحديث الجيش لسنوات عديدة. وهو يتحمل مسئولية جسيمة عن الهزائم التى لحقت بالاتحاد السوفييتى فى عامى ١٩٤١ و ١٩٤٢ على أيدى المعتدين الامبرياليين النازيين. («ازفستيا»، ٢ مايو ١٩٨٨).

* لقد تفاقمت هذه الهزائم بسبب الإيمان الأعمى الذى أظهره فى مايسمى باهتمام النازيين باحترام اتفاق هتلر - ستالين من أجل تجنب خوض حرب على جبهتين. وهكذا فإن اتفاق هتلر - ستالين كان جريمة ضد الاتحاد السوفييتى. («موسكوفسكايا برافدا»، ١٨ مايو ١٩٨٨).

* لقد انتهك ستالين بشكل سافر الدستور الاتحادى للاتحاد السوفييتى عندما قرر إزالة جمهوريات سوفييتية ومناطق ذات حكم ذاتى وترحيل قوميات بأكملها عند نهاية الحرب.

* حتى موته، أبقى ستالين السكان السوفييت، ليس فقط فى الريف وإنما أيضاً فى المدن، عند خط الفقر، حيث إن المستوى المعيشى لم يتحسن بالكاد خلال ثمانى سنوات عن مستوى فترة زمن الحرب.

* كان النظام الجزائى الذى أنشىء فى عهد ستالين غير إنسانى. وقد كان موجهاً بشكل متزايد ليس ضد أى خصوم سياسيين، وإنما ضد أفقر الناس العاديين، بمن فى ذلك الأحداث والعجزة وهلمجراً.

وكان التشريع الجزائى واحداً من أقسى التشريعات الجزائية فى العالم، إذ كان أقسى من التشريعات الجزائية فى البلدان الامبريالية. ويعد نزلاء السجون السوفييت من أكبر نزلاء السجون عدداً فى العالم، حيث وصل هذا العدد اليوم إلى مليون إنسان (برغم الملايين الذين أفرج عنهم خروشوف).

ولم تتردد الصحف السوفييتية فى استخدام مصطلح «جولاج» (×). وقد أشارت إلى حالة صبى فى الثانية عشرة من العمر حكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات فى عام ١٩٤٣ لسرقته أحد الكانتينات لتدبير غذاء لشقيقه الأصغر وشقيقاته الصغريات (كان والدهم فى الجبهة وكانت أمهم قد تخلت عنهم). وقد أفرج عنه فى عام ١٩٤٥ ثم اعتقل مرة أخرى فى عام ١٩٤٧ لسرقته سمكة. وقد حكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ! («أنباء موسكو»، ١ مايو ١٩٨٨).

* لايجب الاكتفاء برد الاعتبار إلى ضحايا ستالين. إذ يجب إقامة نصب تذكارى لهم يكون أكثر من مجرد بناء حجرى. وفى هذا الصدد، قال الكسندر فايسبرج، وهو عامل بأحد المعامل، فى «أنباء موسكو»، فى ١ مايو ١٩٨٨ :

(×) إشارة إلى معسكرات الاعتقال والعمل فى ارخبيل جولاج – المترجم .

«إن جمع توقيعات من أجل التقدم بطلب إلى السوفييت الأعلى لإنشاء نصب تذكارى لضحايا القمع الستالينى هو أحد أنشطة جماعة تخليد الذكرى. وفي رأينا، فإن مثل هذا التخليد للذكرى يجب أن يشمل ليس مجرد إنشاء نصب معمارى ونحتى وإنما يجب أن يشمل أيضاً إنشاء متحف، ومكتبة، وأرشيفات ومركز بحوث علمية- كل مايمكن أن يساعد على تحصين الوعى الاجتماعى ضد الستالينية» (يبدو أنه قد جرى جمع عشرة آلاف توقيع فى غضون أيام قليلة).

* بعد ١٩٢٨ - ١٩٢٩، تميز نشاط ستالين بـ «طابع معاد للاشتراكية» بشكل واضح. («أنباء موسكو»، ٢٤ ابريل ١٩٨٨).

* «لقد كانت السلطة للدولة السوفييتية، إلا انها فى الواقع- تبعاً لممارسة التشويه- قد مارسها الجهاز الإدارى» («أنباء موسكو»، ١٥ مايو ١٩٨٨). ومن الواضح أن عبارة «الجهاز الإدارى» ليست غير إشارة مستترة إلى البيروقراطية. والواقع أن المصطلحين يعدان، من وجهة النظر الماركسية، مترادفين.

وكل ذلك يجد تتويجاً له فى تصريحين موجزين لكنهما ساحقان :

- «إن النسختين الستالينية والبريجنيفية عن الاشتراكية كانتا ملائمتين للقوى الرجعية فى الغرب.... فقد جرت الإساءة إلى الاشتراكية» .

- «إن الاشتراكية والستالينية فكرتان متعارضتان. وحيثما توجد الستالينية لاتوجد الاشتراكية» («أنباء موسكو»، ٢٤ إبريل ١٩٨٨).

إن هذا يتجاوز كثيراً نزع الستالينية خلال عهد خروشوف، خلال المؤتمرين العشرين والثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى. فالتعريات أكثر وفرة، وأكثر

تحديداً، وأكثر اتساعاً؛ وقد جرى تقليل المجالات التى تخيم عليها الظلال تقليلاً كبيراً. والانتشار الذى لقيته ورد الفعل العميق الذى استثارته بين أقسام واسعة من الجماهير يتجاوزان إلى أبعد حد ماحدث فى فترة ١٩٥٦ - ١٩٦٢. ومن الواضح أن هذه مرحلة أكثر تقدماً فى مسيرة نزع الستالينية.

والاكثر من ذلك، ان المرء يخرج بانطباع أكيد مؤداه أن جورباتشوف وجماعته قد شنوا هذه الحملة عن وعى ضد ستالين والستالينية كسلاح فى النزاع الفصائلى الذى يخوضونه للتحضير للكونفرانس التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفييتى الذى سوف ينعقد فى ٢٨ يونيو.

والواقع أن المايسترو الغامض الذى أمر بنشر رسالة نينا آندرييڤا وإعادة طبعها على نطاق واسع- بصرف النظر عما إذا كان ذلك المايسترو هو ليجاتشيڤ شخصياً، أو غيره، أو آخرين- إنما كان يريد الحيلولة دون اتخاذ تدابير مقرطة أكثر تقدماً من جانب المجموعة الملتفة حول جورباتشوف استعداداً لهذا الكونفرانس.

فهذه التدابير تهاجم «استقرار الكوادر» المقدس . وتحدى هذا «الاستقرار الكوادر» هو ماأدى إلى إسقاط خروشوف. وهى تدعو إلى إخضاع هذه «الكوادر» لامتحان الانتخاب وإعادة الانتخاب. وأخيراً، فإنه يجرى اقتراح فترتى «ولاية» بالنسبة للمسئولين لاتزيد كل فترة منهما على خمس سنوات، وهو أمر بعيد عن «ثورة مضادة للبيروقراطية». كما يجرى اقتراح أن يكون هناك أكثر من مرشح واحد لكل منصب قيادى.

وهذا يكفى بالفعل لإثارة الخوف والمعارضة بل والسخط بين صفوف من يحتلون هذه المناصب. وهم لم يعودوا يقاومون من خلال مجرد العرقلة ، والروتينية والسلبية، مثلما فعل جانب كبير منهم فيما يتعلق بالبيريسترويكا. ففى مجال المقرطة، تعتبر

المقاومة أكثر سفوراً. وهكذا، فبعد شهر من التردد، اتخذت الجلبة حول نزع الستالينية شكل مناقشة حقيقية.

وقد أشارت «ازفستيا» فى ٢٩ ابريل ١٩٨٨ إلى كلمة القاها ن. كوچيفنيكو، رئيس إدارة الدعاية التابعة للجنة الحزب فى منطقة كونتسيفسكى فى موسكو الذى قال ان رسالة نينا أندرييڤا قد تضمنت عدداً من التصريحات الصحيحة. وعلقت الصحيفة :

«اننا فى عشية الكونفرانس العام للحزب. والأكثر من ذلك، أن الكونفرانس يجرى الاعداد له بالفعل. ومؤخراً، فإن نشر المقالين المذكورين (رسالة آندرييڤا وتعليق محررى البراڤدا عليها) قد رسم خطاً فاصلاً بين أولئك الذين يعملون من أجل إعادة بناء جذرية وأولئك الذين يريدون الاكتفاء بتجميل الواجهة».

لكن خصوم المقرطة لم يتراجعوا. إن صحيفة «أنباء موسكو» الصادرة فى ١٠ ابريل ١٩٨٨ تورد رسالة من ثمانى صفحات تلقتها من «مجموعة اجناتوڤ»، وهى عبارة عن برنامج فعلى مضاد للجلاسنوست. فهى تصف البيريسترويكا والجلاسنوست بأنهما برنامج «اشتراكى ثورى» يجر البلاد والشعب إلى كارثة اقتصادية، وانقلابات اجتماعية، وفى نهاية الأمر، إلى اخضاع البلاد للدول الامبريالية. وتقول مجموعة اجناتوڤ ان المركزية (أى المركزية الستالينية) هى «التى مكنت بلادنا فى سنوات الخطط الخمسية الأولى من تحقيق معدلات نمو اقتصادى سريعة بشكل مذهل».

وفى عددها الصادر فى ٤ ابريل ١٩٨٨، نشرت صحيفة «مالادايا جفارديا»، إحدى قلاع النزعة المحافظة، مقالاً بقلم عضو قديم فى الحزب الشيوعى السوڤييتى، هو م. مالاخوف. وقد دافع هذا العضو عن أطروحات نينا آندرييڤا ومجموعة

اجناتوف وسار بها إلى ماهو أبعد. فقد قال «اننا سوف ننتهى إلى الميوعة الأيديولوچية وإلى الفوضى». وأعرب عن سخطه على « الاتجاه الرامى إلى إدانة أبناء جيلى بسبب كل الإخفاقات فى الاقتصاد وفى الحياة خلال العقود الأخيرة. وفى الثلاثينيات بشكل خاص، طبقنا أفكار لينين (كذا !) ».

وقد دافع مالاخوف علناً عن التدخل العسكرى فى المجر وتشيكوسلوفاكيا. وقال إنه «فى بعض البلدان الاشتراكية، كانت هناك قوى سلبية، وقد رفعت القوى المضادة للثورة رؤوسها». وقد قاد هذا الكلام نيكولاى شيميلوف إلى أن يكتب فى مجلة «نوفى مير» (ابريل ١٩٨٨) : « إن المرء يصل على مضض إلى فكرة أن هناك مؤامرة صمت آخذة فى التطور، أو قد تطورت بالفعل، فى البلد ضد البيريسترويكا، وهى مؤامرة يحدث فيها التقاء متزايد بين مصالح قسم من القادة المحليين وسلسلة كاملة من الأجهزة المركزية ».

هنا المشكلة، كما هو واضح. فالكونفرانس التاسع عشر للحزب الشيوعى السوفييتى سوف يتكون من مندوبين منتخبين فى فروع الحزب المحلية والاقليمية. لكن هذه الهياكل لم يجر تجديدها بحال من الأحوال. إن البيروقراطية تسيطر عليها سيطرة تامة. وقد شجبها جورباتشوف بقوة، وهزها، وهددها. وأخيراً، اضطر إلى البحث عن حل وسط معها.

إن الجورباتشوفيين القياديين - والأمين العام نفسه دون شك - يخشون من ارتداد البندول إلى الوراء مالم يتحسن الموقف الاقتصادى (وكل المؤشرات تشير إلى أنه آخذ فى التدهور بدلاً من أن يتحسن). وهم يريدون كسب ضمانات ضد تراجع من النوع الذى أعقب سقوط خروشوف . وهم يدعون إلى تدابير مقرطة تمس الجهاز الحزبى، أو حتى تدابير مقرطة تمكن الجماهير من محاصرة الجهاز الحزبى.

وعلى سبيل المثال، فقد كتب الكسندر ـ بران في صحيفة «ساتسياليستيتشيسكايا إندوستريا» :

«اليوم، لايجب ترك التحضير للكونفرانس بالكامل (!) للجهاز الحزبي». وهو يطرح مسألة تعديل اللائحة من أجل انتخاب المندوبين إلى الكونفرانس. وقد أيده جافريل بوبوف في الصحيفة نفسها. وكتب يورى آندرييف، عضو قيادة اتحاد الكتاب السوفييت، معبراً عن هذا الاتجاه في مجلة «سافيتسكايا كولتورا». وفي صحيفة «زاريا فاستوكا»، لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الچيورچي، وُجِّهَ نداء إلى جميع العمال في الجمهورية من أجل جعل الاجتماعات الحزبية مفتوحة للجميع، ومن أجل مناقشة المسائل الواردة في جدول أعمال الكونفرانس في هذه الاجتماعات بأكثر الأشكال دقة.

ولزيادة الرهان، فإن أكثر ممثلي الجلاسنوست تقدماً، مثل أ. بوتينكو، وأوتول. لاسيس، وجافريل بوبوف قد كتبوا أن هناك مفهومين عن الاشتراكية وعن كيفية بنائها- مفهوم لينيني ومفهوم ستاليني. وهما نتاجان للتطور التاريخي ومستمران في الوعي العام وفي الممارسة الاجتماعية على حد سواء. ومن الضروري الاختيار بينهما، لأن أحدهما يستبعد الآخر.

وهكذا، فإن المجموعة الملتفة حول جورباتشوف قد اختارت نزع الستالينية عمداً بوصفه «محكاً» لمعارضة الجلاسنوست والمقرطة. وهي قد فعلت ذلك لأنها على ثقة من أن الهياكل الرأسية والنزعة السلطوية- التي تعتبرها، ليس دون سبب، إحدى مخلفات الستالينية الأطول أجلاً- تحكم على البيريسترويكا بالفشل المؤكد. وهي قد فعلت ذلك بسبب خوفها من «تراجع» سوف تدفع ثمنه، بما في ذلك من الناحية الشخصية. وهي قد فعلت ذلك استناداً إلى دروس فشل خروشوف الذي ترجعه إلى غياب مشاركة الجماهير العريضة وإلى الحدود الضيقة لنزع الستالينية والمقرطة في

ذلك الوقت. وهي قد فعلت ذلك وهى تعرف جيداً ما الذى تفعله، وأنه لم يعد هناك أدنى التباس فيما يتعلق بمسألة الستالينية واللينينية، وأن الحنين إلى «رجل قوى» مايزال موجوداً ليس فقط بين جزء كبير من الجهاز، وإنما أيضاً بين بعض أقسام الشعب.

حدود وتناقضات الجلاسنوست

على أن الأسلوب نفسه الذى جرت به إعادة تدشين نوع الستالينية والمضى به قدماً يعكس بشكل ملموس تماماً حدود وتناقضات الجلاسنوست.

إن كل شيء مازال يأتى من القمة . إن سلطات عليا قد صرحت بنشر رسالة نينا آندرييڤا وأوصت بإعادة طبعها. وقد انصاعت الغالبية الساحقة من الصحف. وقررت القمة شن هجوم مضاد من خلال التعليق الذى نشر فى البراڤدا. ومرة أخرى، انصاع الجميع تقريباً. لقد أعلن المستوى الأعلى «يجب أن تكون هناك مناقشة»، وهكذا جرت المناقشة. وقالت القمة «يجب مقرطة الانتخابات (بشكل جزئى للغاية). وأضافت القمة «إلا أنكم لن تنتخبوا أى خصم سافر للبيريسترويكا» (البراڤدا، ١٣ مايو ١٩٨٨). وهكذا فلن يجرى انتخاب أى خصم للبيريسترويكا.

وليس هذا هو طريق مقرطة واسعة بما يكفى وعميقة بما يكفى لاعتراض سبيل البيروقراطية. هذا لايمثل نهضة لتسيـ . مستقل حقيقى للجماهير. إنه قد يؤدى إليه. إنه قد يسهله. بل إنه قد يحفزه (وا ، كان ا جورباتشوفيون القياديون أنفسهم يبدون مترددين على الأقل فى هذا الصدد) و.ز موا.ضح أن هذا أفضل من «حوار الصوت الواحد»، ومن الوحدة الصخر ة العتيه ال ى تصيب بالشلل، والتى تقود إلى التسريح السياسى، والرجعية الم يزة لعه.د بريچنيڤ، ناهيك عن الوحدة الصخرية الدموية والإرهابية لعهد ستالين. لكن هذا لا.كفى.

وخلف حدود الجلاسنوست هذه تكمن التناقضات التى تحملها فى داخلها: التناقض بين مبدأ سيادة السوفييتات ونظام الحزب الواحد، الذى يجرى فيه تثبيت «الدور القيادى» للحزب من خلال الدستور (لاتكاد توجد إشارة إلى هذا الدور فى الدستور الذى صيغ فى ظل لينين). والتناقض بين مقرطة الحزب وغياب أى حق للاتجاهات (دون الاعتراف بحق تعدد الأحزاب، لن يكون من الممكن قبول حقوق الاتجاهات، حيث ان أى اتجاه سوف يميل إلى أن يصبح «حزباً ثانياً بالقوة»). والتناقض بين إعلان حرية ديمقراطية غير مقيدة (حرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التظاهر السلمى) والقيود التى لابد لنظام حزب واحد يقاد بيروقراطياً أن يفرضها على ممارسة مثل هذه الحريات.

لكن هذه التناقضات ليست، فى التحليل الأخير، غير انعكاس للتناقضات الاجتماعية التى تمزق المجتمع السوفييتى. إن مثالين يؤكدان ذلك بشكل صارخ.

إن الصحف، حتى الصحف الأكثر تحرراً، مثل «أجونيوك» و «أنباء موسكو» – ماتزال تعارض الإضرابات. فالإضراب المثير فى يريفان (عاصمة ارمينيا – المترجم) – الذى دام عدة أيام وقاد إلى انتخاب أجهزة تمثل المضربين وأسقط القيادة المحلية للحزب الشيوعى، وهى أجهزة تفاوضت بشكل ندى مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى – قد أدين بشدة فى الصحف. وينطبق الشىء نفسه على إضرابات العمال البولنديين. وفى هذا الصدد، انحازت «أنباء موسكو» بالكامل فى عددها الصادر فى ٢٢ مايو ١٩٨٨ إلى جانب وجهات نظر ياروزيلسكى. وقد التزمت صمتاً آثماً تجاه تدابير القمع الاقتصادى (فصل العمال) والقمع البوليسى (ضرب العمال واعتقالهم) ضد المضربين. وللسبب نفسه، اكتفت الصحف بنشر النذر اليسير من المعلومات أو لم تنشر أية معلومات على الإطلاق بشأن هذه الإضرابات.

أمّا مسألة السلطة الفعلية لمجالس مجموعات العمال التى تشكلت مؤخراً فى

مواقع العمل فهى ذات دلالة أكبر بكثير. فهناك خطر فعلى فى أن تتحول الإدارة الذاتية إلى «ديمقراطية لمديرى المصانع» حسب تعبير يفجينى توركانوفسكى فى «أنباء موسكو» فى ٢٢ مايو. «ففى كرسى الرئاسة، يمكن لقائد عنيد تحويل المجلس إلى شىء مختلف عن أداة لمجموعة العمال، إلى شىء خاضع لمدير المصنع، راضخ لإرادة الرئيس». ولتوضيح المسألة بشكل أكثر قوة، كتب: «لقد دخل أحد الكليشيهات بعمق فى أذهان الناس مؤداه أن 'الطباخين' لايصلحون مديرين». فهل هناك إنسان لايفهم أن المشكلة ليست مجرد مشكلة مقاومة ذهنية (مع أن هذه واقعية دون شك) بل هى أيضاً وبالدرجة الأولى مشكلة مصالح اجتماعية متعارضة ؟

وجماهير العمال لاتشارك فى هذه العملية. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى أنه لم يجر إشباع مصالحهم وشواغلهم المباشرة. وعلاوة على ذلك، فإنهم يخشون من حدوث تراجع. وكما كتب جريجورى كانوفيتش بشكل مؤثر فى «أنباء موسكو» فى ١٧ ابريل ١٩٨٨، فإن «الخوف يولد التملق والانصياع والتقليد والخنوع». هذا صحيح. لكن الجماهير لن تتحرر من هذا الخوف عن طريق مواعظ من أعلى. إنها لن تتحرر منه إلا عن طريق استعادة الثقة فى قوتها الخاصة من خلال الفعل المستقل والتنظيم المستقل. ويتوقف مستقبل المقرطة فى الاتحاد السوفييتى على مدى اتساع ذلك.

يونيو ١٩٨٨

أسباب ونتائج رد الاعتبار إلى بوخارين

ارنست ماندل

أسهمت سلسلة كاملة من العوامل فى رد الاعتبار الجزائى إلى المتهمين* فى محاكمة موسكو الثالثة بموجب مرسوم أصدرته المحكمة العليا للاتحاد السوفييتى فى ٤ فبراير ١٩٨٨.

وبالدرجة الأولى، كان هناك ضغط قوى من أجل إعادة النظر فى جميع محاكمات موسكو من جانب قطاعين من قطاعات الرأى العام.

أما القطاع الأول فهو يتألف من الباقين من ضحايا التطهير الستالينى ومن اخلاف هؤلاء الضحايا الذين يعتبرون قضية المتهمين فى هذه المحاكمات جزءاً لا يتجزأ من قضيتهم الخاصة، أى الإدانة غير المشروطة للتطهيرات. وهناك عشرات الآلاف إن لم يكن مئات الآلاف من هؤلاء الأشخاص. وخلافاً لعهد «نزع الستالينية» فى ظل خروشوف، فإنهم لم يعودوا يقتصرون على الأعمال الفردية الخاصة. إنهم يعلنون سخطهم ومطالبتهم بإحقاق الحق فى الاجتماعات العامة التى ضم الكثير منها بالفعل آلاف الأشخاص. وقد وجد هذا الضغط صدى له بين صفوف الانتلجنتسيا الليبرالية المؤيدة لجورباتشوف.

وبشكل متزايد، فإن هذا الموضوع يصبح مشكلة لايمكن تجنبها بالنسبة للمدافعين الحازمين عن الجلاسنوست، عن العلانية . فبالنسبة لهم، تعتبر «العلانية» بشأن الموقف الحاضر دون مصداقية، إن لم تكن مستحيلة، مالم تكن هناك «علانية» بشأن الماضى، ما لم تكن هناك استعادة للحقيقة التاريخية.

أما القطاع الثانى من قطاعات الرأى العام ذلك الذى يسير على الدرب نفسه فهو يتألف من المؤرخين الشبان. ومن حيث الأساس، فإن الأرشيفات قد أصبحت الآن مفتوحة لهم- وإن لم يكن بشكل كامل. ولهذا السبب فإنهم يعرفون الحقيقة عن الثلاثينيات، وهم عازمون، بدرجات متفاوتة، على إعلانها. وهنا أيضاً، فإن اختلاف الذهنية والسلوك عن سنوات ١٩٥٦ - ١٩٦٢ اختلاف صارخ. فهذا الجيل الشاب أكثر استقلالاً بكثير عن النظام (وإن كان ذلك لايعنى أنه مستقل بشكل كامل) من جيل الليبراليين الخروشوفيين.

ويجب أن نتذكر أنه فى الاتحاد السوفييتى، بسبب العقيدة الجامدة التى ماتزال سائدة عن «الدور القيادى للحزب الشيوعى»، فإن كل المسائل المتعلقة بتاريخ هذا الحزب ماتزال ذات صلة بالحاضر. إن دراسة هذا التاريخ تعتبر الزامية بالنسبة لملايين الشبان. وللسبب نفسه، فإن محتوى كتب التاريخ هو محتوى سياسى بشكل بارز. وكل هذه الكتب المدرسية والمراجع تعاد كتابتها. ومرة أخرى، فإنه يصبح من الصعب بشكل متزايد عمل ذلك وتجنب أو التقليل من شأن مسألة تطهيرات الثلاثينيات ومحاكمات موسكو.

ويتلاقى هذا الضغط مع مطلب من جانب قطاع قوى من الفئات المتوسطة من البيروقراطية يدعو إلى تطبيق أكثر صرامة لمبادىء «الشرعية السوفييتية» ، بعبارة أخرى، إلى تقييد التلاعب البوليسى المتعسف بالجهاز القضائى. وهذا المطلب الذى يتجاوز كثيراً حملة حقوق الإنسان التى تقوم بها شريحة صغيرة من «المنشقين»، إنما يعبر عن رغبة واضحة فى حماية الذات من جانب الفئات المتوسطة من البيروقراطية التى تشمل الملايين من الأشخاص. ويسعى جورباتشوف إلى كسب الدعم السياسى بين هذه الفئات، وهى الآن منقسمة إلى «مصلحين» و «محافظين». ويأمل جورباتشوف كسبها عن طريق منحها الحماية ضد أى تهديد بإجراء

تطهيرات جذرية، وذلك ضمن أمور أخرى. لكن هذا يقود أيضاً إلى التزامات بإدانة الطابع غير الشرعي للتطهيرات التى جرت فى الماضى.

وإلى جانب هذه القوى الاجتماعية التى لايستهان بها ، فإن هناك المصلحة السياسية الأعمق لـ «المؤيدين الحازمين» لجورباتشوف.

فبالنسبة للمؤيدين الجذريين لإعادة بناء الاقتصاد والمجتمع، يعتبر النموذج الاقتصادى للتطور الذى يفترض أن المتهمين الرئيسيين فى محاكمة موسكو الثالثة، بوخارين وريكوف (خليفة لينين ورئيس مجلس مفوضى الشعب) كانا يدعوان إليه - مصدر إلهام مباشر لنموذجهم الخاص عن التطور : بناء الاشتراكية بشكل تدريجى للغاية؛ حماية وتوسيع القطاع الخاص؛ الدعم الواعى للجشع وللرغبة فى الثراء الخاص لدى شرائح واسعة من السكان؛ لجوء أكبر بكثير إلى آليات السوق؛ تشجيع أكثر صراحة وعلانية للتفاوت الاجتماعى (حدث ذلك بشكل غير شرعى أكثر إلى حد ما فى ظل ستالين وبريجنيف، إلا أن من الواضح أن الديكتاتورية البيروقراطية كانت تشجعه وتحفزه).

ولذا فإن من المفيد سياسياً الآن لهؤلاء المصلحين رد الاعتبار السياسى إلى بوخارين ورفاقه فى الفكر. ورد الاعتبار السياسى هذا مستحيل دون رد اعتبار قضائى.

ولقد تردد جورباتشوف - وهو قائد سياسى براجماتى لايتميز بشىء من نزوات خروشوف - تردداً طويلاً فى الاستجابة لنداءات أكثر أنصاره حزماً. وليس ذلك لمجرد حماية ظهره أو لضمان ألا تحدث معارضة عنيفة جداً من جانب المحافظين الذين مايزالون يشيدون بالفترة الستالينية، فهو يرجع، بالدرجة الأولى، إلى أنه يدرك جيداً التناقضات الصعبة للاكتفاء برد اعتبار قضائى للمتهمين فى محاكمة موسكو

الثالثة، دون رد اعتبار قضائى للمتهمين فى المحاكمة الثانية (بياتاكوف وراديك ورفاقهما). والمتهمين فى المحاكمة الأولى (زينوفييف وكامينيف ورفاقهما إلى جانب ليون تروتسكى وابنه ليون سيدوف، بشكل محدد).

فمن الناحية القضائية، يعتبر عدم رد الاعتبار إلى جميع هؤلاء البلاشفة القدامى وإلى تروتسكى موقفاً لايمكن الدفاع عنه من الناحية المنطقية فى ضوء رد الاعتبار إلى المتهمين فى المحاكمة الثالثة، ويواجه جورباتشوف وزملاؤه هذه المشكلة الآن، بعد المرسوم الذى صدر عن المحكمة العليا فى فبراير، ذلك أن هذا المرسوم يلغى بشكل معلن حكم محاكمة موسكو الثالثة.

على أن ذلك الحكم كان قد ذكر أن كل الجرائم الرئيسية من الناحية العملية والمنسوبة إلى المتهمين قد جرى اقترافها «بناء على تعليمات من عدو الشعب «ليون تروتسكى». وهذا ينطبق بشكل خاص على الاتهامات المتعلقة بالتواطؤ مع شبكات جاسوسية أجنبية، وبعقد اتفاقات لتمزيق الاتحاد السوفييتى، وبالنشاط الإرهابى، وبالقرار الخاص باغتيال قادة الدولة والحزب، وبالتخريب وبغير ذلك من الأنشطة التضليلية، وباغتيال كيروف ومينچينسكى وكويبيشيف وجوركى. كما أن بوخارين قد اتهم بتنظيم مؤامرة بالاشتراك مع تروتسكى للإطاحة بحكومة لينين فى عام ١٩١٨، أثناء محادثات صلح بريست- ليتوفسك.

وكانت هذه الاتهامات إلى حد بعيد أساس الأحكام الصادرة فى محاكمتى موسكو الأولى والثانية، وأساس الزعم الوارد فى حكم المحاكمة الأولى بأن تروتسكى وسيدوف مذنبان بارتكاب جرائم الإرهاب والتخريب والاغتيال وما إلى ذلك. وقد فقدت هذه الاتهامات الآن كل قيمتها القضائية. وعلاوة على ذلك، فإن قراءة منتبهة لـ «مداولات» وحكم المحاكمة الثالثة تؤكد أن تروتسكى كان المتهم الرئيسى.

إلا أنه من الناحية السياسية، يبدو من الصعب على مؤيدى جورباتشوف، ناهيك عن جورباتشوف نفسه، التفكير فى رد اعتبار إلى تروتسكى وسيدوف.

فالواقع ان تروتسكى ورفاقه فى المعارضة اليسارية قد جسدوا بديلاً لستالين وللديكتاتورية الستالينية، وهو بديل ليس هناك مايجمع بينه وبين الجناح المصلح من البيروقراطية: توجه إلى الطبقة العاملة، على صعيد الاتحاد السوفييتى وعلى الصعيد العالمى، نحو المزيد من السلطة والحقوق للعمال فى مواجهة المديرين؛ توجه إلى مساواة أعظم، تستند إلى الحرية الديمقراطية فى التفتيش والكشف؛ توجه نحو الثورة العالمية (ليس «الحرب الثورية» التى نسبت زوراً إلى تروتسكى)، يستند إلى إمكانيات وموارد البروليتاريا نفسها فى كل بلد، وليس نحو «الاشتراكية فى بلد واحد» أو «روح المعسكر» التى تخضع مصالح الثورة العالمية لمصالح الاتحاد السوفييتى.

فهل يمكن لجورباتشوف أن يرد الاعتبار القضائى إلى تروتسكى (ورفاقه) ويتمسك فى الوقت نفسه بإداناتهم سياسياً ؟ هذا ليس مستحيلاً، إلا أنه صعب للغاية.

إن رد الاعتبار القضائى سوف يؤدى إلى نتائج قانونية عملية محرجة إلى أبعد حد بالنسبة للنظام السوفييتى. إذ كيف يمكنه معارضة حرية الوصول إلى كتابات تروتسكى والمعارضين (اليساريين) إذا بطل النظر إليهم بوصفهم «أعداء للثورة» و «أعداء للشعب» ؟ كيف يمكنه منع حرية الوصول فى المستقبل إلى هذه الكتابات ومنع إعادة نشرها، ولو بشكل انتقائى ؟

لكن هذا كله ديناميت سياسى فى الاتحاد السوفييتى اليوم. فمثل هذه الإعادة للنشر سوف تكشف من الفور ليس فقط ان الاتهامات «الجنائية» التى قيلت فى عهد

ستالين، بل وحتى الاتهامات السياسية التى يحرك عجلتها الآن جورباتشوف وزملاؤه - ليست أكثر من افتراءات وأنها لاتصمد لمجرد قراءة سريعة لوثائق الفترة.

فهذه الكتابات سوف تبين أن المعارضة قد ادانت البيروقراطية منذ عام ١٩٢٣ ودعت إلى ديمقراطية اشتراكية بلغة تتطابق إلى حد بعيد مع اللغة التى يستخدمها جورباتشوف اليوم (وهو شيء لم يفعله بوخارين بحال من الأحوال). وسوف تبين أن المعارضة قد عارضت أى تجميع قسرى للزراعة. وسوف تبين أن المعارضة قد دافعت بشراسة عن حقوق وسلطات العمال ضد البيروقراطية. وسوف تبين أن المعارضة قد طالبت بالحرية للشبيبة، وبحقوق المرأة، وبالتعددية الثقافية.

وكل ذلك يثير فوراً السؤال التالى : هل كان صدفة أن ستالين قد اعتبر تروتسكى والتروتسكية عدوه الأول ؟ إن كل ذلك لايمكن إلا أن يوقظ ويحفز تعاطفاً واسعاً مع تروتسكى والتروتسكية بين صفوف الشرائح الحاسمة من الجماهير السوفييتية.

مارس ١٩٨٨

كونفرانس جورباتشوف وأزمة البيروقراطية

چيرى فولاى

برغم محدودية المصارحة فى الكونفرانس، إلا انها قد أثرت فى معظم الصحف الرأسمالية الغربية، خاصة بعد المناقشة المباشرة التى جرت بين الليبيرالى المشاكس يلتسين والزعيم المحافظ ييجور ليجاتشيف.

وبهذا المعنى، فإن الكونفرانس قد حقق هدف جورباتشوف السياسى فى تقديم واجهة مفرطة. على أن هذه المواجهة، فى الواقع، قد دلت على تباين درامى مع الوحدة الصخرية الستالينية التقليدية. إلا أن هناك مسافة شاسعة بين الشمولية التى لاتخجل وظهور إمكانيات لديمقراطية عمالية حقيقية، حتى وإن كانت هذه المسافة، كما يدرك البيروقراطيون، تتألف من منحدر زلق.

إن الصحف الرأسمالية التى تتمثل أيديولوچيتها الخاصة فى الديمقراطية الشكلية، قد مالت إلى التأثر سريعاً ببعض الإيماءات والصيغ الديمقراطية، ببعض المناقشات الخلافية. وعلى أية حال، فإنها لاتطلب من حكامها شيئاً أكثر من الادعاءات الديمقراطية وحد أدنى من التسامح.

والواقع أن دور جورباتشوف فى الكونفرانس نفسه قد قدم تعارضاً غريباً مع هدفه المعلن فى تحقيق «دولة قوانين»، أى نظام قواعد وحدود تنطبق على الجميع. فهو يظهر فى محاضر أعمال المؤتمر المنشورة فى البرافدا شبيهاً نوعاً ما بالراوية العليم الجبار فى روايات القرن التاسع عشر الذى يقاطع كلمات المتحدثين، ويتحداهم ويوبخهم (من الطريف أن مراسل صحيفة «ليبيراسيون» الباريسية قد اعتبر ذلك

مماثلاً لـ «الروح الرئاسية» للجمهورية الخامسة).

والواقع أن كلمة جورباتشوف الافتتاحية للمؤتمر قد تميزت بتحذيرات ضد محاولات إساءة استخدام البيريسترويكا: «ان دعم الحقوق والحريات الفردية، والتوسيع الشامل للديمقراطية والمصارحة، يجب ان يسيرا يداً بيد مع تعزيز الشرعية والتربية فى روح الاحترام غير المشروط للقانون. إن الديمقراطية تتعارض مع العناد أو انعدام المسئولية أو انعدام الانضباط».

أما المثال الأول لإساءات الاستخدام هذه فهو الحركة الجماهيرية فى ارمينيا وناجورنو- كاراباخ: «كما تعرفون، ووجهنا مؤخراً أكثر من مرة بمحاولات رامية إلى استخدام الحقوق الديمقراطية لأغراض معادية للديمقراطية. ويبدو أن بعض الناس يعتقدون أن من الممكن بهذه الطريقة حل كل المسائل على اختلاف أنواعها- من إعادة رسم الحدود إلى إنشاء أحزاب معارضة. وتعتقد اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى ان إساءات الاستخدام هذه للديمقراطية تتعارض تعارضاً أساسياً مع مهمات البيريسترويكا وتتعارض مع مصالح الشعب (تصفيق طويل)» .

أمّا التحذير الآخر فهو يتصل بتكوين منظمات مستقلة: «ان جانباً ملحوظاً آخر للبيريسترويكا يتمثل فى النمو العاصف لاتحادات اجتماعية تعبر عن سلسلة كاملة من الشواغل الاجتماعية. وهذا يشمل منظمات قدماء المحاربين وقدماء العمال، واتحادات العلماء والمهندسين، وجمعيات العاملين فى المجال المسرحى، ومؤسسة الثقافة السوفييتية، ومؤسسة رعاية الطفولة، وجمعيات مختلفة تهتم بالمحافظة على الطبيعة، والآثار التاريخية، والأعمال الخيرية....

«وطبيعى فإنه لا فائدة من إغلاق أعيننا تجاه واقع أنه فى هذا التيار العارم، فإنه قد ظهرت بعض الجماعات التى تتعارض مصالحها مع أهداف البيريسترويكا،

مصالح الشعب... وأنا على ثقة من أن المنظمات الحزبية والعمال يمكنهم تمييز المساهمين الحقيقيين فى تجديد المجتمع الاشتراكى من أولئك الذين توجههم أهداف غريبة عن الاشتراكية».

ثم مضى الأمين العام إلى الإشارة إلى «نظام الحزب الواحد الذى تشكل تاريخياً وأصبح وطيداً فى هذا البلد».

وقد قال جورباتشوف ومتحدثون آخرون أيضاً ان «دولنة» كل نشاط اجتماعى قد أصبحت مشكلة، وانه يجب إتاحة مجال أوسع أمام «المجتمع المدنى»، أمام التنظيم غير الحكومى. إلا أنه فى التصريحات المشار إليها أعلاه، أوضح تماماً نوع «التنظيم المستقل» المقبول، وهو تنظيم من نوع محايد، تقنى، تماماً، من النوع المسلم به فى كل النظم باستثناء النظم الأكثر قمعية.

وطبيعى أن السماح بذلك يعد خطوة إلى الأمام، إلا أنه لايكاد يتمشى مع الآمال التى أثارتها البيريسترويكا. وعلاوة على ذلك، فإن تآكل شمولية عهد ستالين يتواصل منذ وقت طويل فى الاتحاد السوفييتى.

وهكذا، فمن الواضح أن جورباتشوف أراد رسم خط يضع مثالَىّ الفعل الديمقراطى الحقيقى الذى شجعت عليه البيريسترويكا- تطور المنظمات المستقلة والحركة الجماهيرية فى ارمينيا وناجورنو- كاراباخ- خارج مجال ماهو مسموح به فى «المقرطة».

وفيما يتعلق بالمسألة الأرمينية، فإن الزعيم السوفييتى لم يظهر أى تردد فى مواصلة استخدام اللهجة الستالينية، حيث قال ان حركة تشمل مئات الآلاف من الناس الداعين إلى الاعتراف بحق سكان ناجورنو- كاراباخ فى تقرير المصير قد حركتها «أغراض غير ديمقراطية». ومنطقياً، إذاً، فإن ضم ناجورنو- كاراباخ إلى

اذربيجان على يد ستالين من أجل علاقات ديبلوماسية مع نظام اتاتورك القومى التركى (×) ، كان فى مصلحة الديمقراطية، الأسود أبيض، والأبيض أسود !

كما أن معظم المتحدثين الذين تكلموا بعد جورباتشوف مباشرة قد أكدوا حدود مايجب السماح به فى ظل البيريسترويكا. وقد قال ف. ف. باكاتين، الأمين الأول للمنظمة الحزبية بمنطقة كاميروفسك، وهو أول من تحدث بعد الأمين العام: «لقد قيل بشكل صائب فى التقرير اننا لن نحقق هذا (هدف البيريسترويكا) مالم نعزز الحزب الشيوعى السوفييتى على أساس المبادىء اللينينية، أو إذا تخلينا عن دوره القيادى، أو إذا أضعفنا الانضباط الحزبى وتسامحنا مع محاولات بعض الجماعات الطوعية وضع الحزب تحت إشرافها، أو إذا شجعنا المحاولات الرامية إلى حرمان الحزب من الحق فى أن تكون له صحافته» .

أمّا ج. ب. كولبين، الأمين الأول الجديد للحزب الشيوعى فى كازاخستان، فقد بدأ بالقول بأن الكازاخيين سعداء بشكل خاص تجاه المناقشات العامة «البناءة» التى سبقت الكونفرانس لأنه «قبل ١٨ شهراً، أثار الموقف الذى تطور فى كازاخستان مخاوف جادة. ففى تلك الفترة، ظهر تهديد حقيقى للتحولات المنشودة من خلال البيريسترويكا». ومن الواضح أنه كان يشير إلى الاحتجاجات على عزل رئيس الحزب الكازاخى السابق (الذى كان كازاخياً) التى كانت أول تعبئات متحررة فى ظل جورباتشوف. وقد قادت إلى تطهير فى التنظيم المحلى، وإلى حملة صحفية ضد النزعة القومية الكازاخية (ومن الملاحظ أن جورباتشوف قد أشار فى تقريره إلى كازاخستان كنموذج «لتعدد القوميات»)

وربما كان كولبين، من بين أوائل المتحدثين فى المناقشة (التى أوردتها البرافدا

(×) الأذربيجانيون من الشعوب التركية . - المترجم .

فى ٣٠ يونيو)، هو الذى ألقى أطول خطبة لاذعة عن ظهور بيض الكوكو فى عش البيريسترويكا: «فى ظروف تطور الديمقراطية، يتزايد نشاط الشعب، ويظهر من يسمون بالقادة غير الرسميين. ومن ناحية، فإنهم يقدمون مطالب صحيحة، ويطرحون مسائل مهمة حادة بالفعل، وعلى أساسها يلفون حولهم دعاة معدل سريع للبيريسترويكا. إلا أنه إلى جانب أنشطة هؤلاء القادة، فإننا نواجه حالات مبالغة، ونزعة قصوية، ومقترحات لاتتمشى بالمرة مع الواقع، وهجمات سافرة على الحزب والأجهزة السوفييتية...

«وهذه الفئة من القادة تتطلب رصداً مستمراً من جانب قادة كل الشيوعيين على مختلف المستويات. إن مهمتنا هى دعم رغبتهم الجديرة بالاعتبار فى تسريع التغيرات ولكن عن طريق توجيه ذلك فى القناة المناسبة. وهناك آخرون، يمكن أن أقول انهم قادة مزعومون، تجدون بينهم من يحملون بطاقات حزبية فى جيوبهم. وهم يضللون الجمهور عمداً بأفكار طائشة ويسعون إلى إحلال الفوضوية السافرة محل الديمقراطية.... فما الذى يمكن أن يقدمه للشعب بشكل ملموس منظمو كل أنواع الاجتماعات الحاشدة والمظاهرات....

«إن هؤلاء المدافعين عن الحقوق والحريات ينسون فى أطماعهم الحمقاء الجانب المهم الآخر للديمقراطية. فهم فى بياناتهم لايلفتون انتباه الناس إلى الحاجة الحيوية إلى تعزيز انضباط العمل والإنتاج، بل يزيدون غواية أولئك الذين يقومون بالإضرابات، ويخربون خطط تسريع الإنتاج. ومثل هؤلاء الناس ليسوا عوناً للبيريسترويكا؛ انهم عقبة» .

وهكذا يبدو أن قيادة دين محمد كونايف المحافظة للحزب الشيوعى الكازاخى لم يحل محلها متحررون مناضلون.

أمّا أ.م. ماسليف، الأمين الأول للحزب القرغيزى، فقد وجه وابلاً من الشتائم ضد النقد «غير المسئول» للمسئولين فى الصحف: «لقد أخذوا ينشرون فى صحف ومجلات الاتحاد والجمهوريات مواد غير موضوعية ولاتستند إلى التثبت من الوقائع (تصفيق)».

وقد اتهم «بعض الصحفيين» بالمضى إلى حد إجراء تقييمات لـ «أجهزة حزبية منتخبة» كاملة، وبتقويض العلاقات الأخوية بين القوميات السوفييتية: «انهم يتظاهرون بأنهم أكبر دعاة البيريسترويكا ويحاولون تجاهل الأجهزة الحزبية ويضعون الرأى العام فى مواجهتها (تصفيق)».

ومن اللافت للنظر فى المحاضر التى نشرتها البرافدا أن مثل هذه الملاحظات كثيراً ماحصلت على «التصفيق». ويتمثل مؤشر آخر على مشاعر المندوبين فى رد على إشارة إلى رواية «أطفال شارع أرباط [×]» المعادية للستالينية. فقد أشارت صحيفة الحزب الشيوعى السوفييتى إلى أنه قد حدثت «ضجة فى القاعة» بعد ذلك. والحال أن المتحدث، ف. ف. كاربوف، عضو اتحاد الكتاب، قد رد قائلاً: «إن كل ماأقوله، سواء أحببتم ذلك أم لا، هو أن هذه الروايات قد أثارت الاهتمام».

وقد مضى كاربوف إلى إدانة قسوة الانتقادات المنشورة، من جانب التحريريين على مايبدو، وإلى إدانة مايسمى بالصراع على المناصب فى الصحف.

وكانت هناك بعض الخلافات، مثلاً فيما يتعلق باقتراح جورباتشوف الخاص بـ «شهادات» حسن سير وسلوك لأعضاء الحزب التى جرى تصويرها على أنها وسيلة لمكافحة الرضا عن الذات والسلبية. وقد عارض الاقتراح مندوب حدد بوصفه عاملاً

(×) من تأليف الروائى انا تولى ريباكوف . - المترجم .

من لينينجراد. كما كانت هناك بعض التصريحات الصريحة بشأن المصاعب الاقتصادية الحالية، وكذلك بشأن مشكلة الستالينية.

أمّا تصريح ف. أ. ميلنيكوف، والداعي إلى استبعاد قادة يعتبرون مفضوحين، فقد أثار تطبيقات كثيرة، إلا أنه كان تصريحاً استثنائياً فى الكونفرانس، وربما كان هفوة، مثلما أشار إلى ذلك بعض المراسلين. ولاشك أن من الصعب تجنب الهفوات فى الوقت الذى يكون فيه شىء من المصارحة ليس مسموحاً به وحسب، بل ومطلوباً أيضاً. وهذا يشير إلى مشكلة أساسية.

كما قيل بصراحة ان محاولات إصلاح النظام فى الماضى قد فشلت، وان الحزب لايحتمل فشلاً آخر. وبوجه عام، فإن التقرير والمناقشة فى الأيام الأولى للكونفرانس قد عبرا عن ضغوط قوية ومعضلات خطيرة جداً بالنسبة للحكام، كما عبرا عن محاولة لضمان أن تظل البيريسترويكا ضمن حدود ضيقة. وقد جرى الكشف عن معلومات مهمة بشأن كل من حالة البلاد والنزاع فى صفوف البيروقراطية، ومن المرجح أن المزيد سوف يتكشف فى المحاضر النهائية.



لقد نسبت كلمة جورباتشوف الختامية أمام الكونفرانس الحزبى الخاص فى أواخر يونيو- أهمية تاريخية للحدث: «لقد كانت هذه مناقشة حقيقية مفتوحة حول الشىء الرئيسى الذى يهم الشيوعيين وكل الشعب السوفييتى اليوم، محاولة العثور على إجابات للمسائل التى تؤرقهم. ومثل هذه المناقشة، أيها الرفاق، لم تسمع من قبل قط فى قصر المؤتمرات، وأعتقد أنه لم يحدث قط شىء مثل ذلك فى بلادنا منذ نحو ستين سنة»

وصحيح أنه قد جرى الإعلان عن الكثير من المشاكل الاجتماعية الحقيقية،

خاصة فى اليومين الأخيرين للكونفرانس. لكن هذه ليست هى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك. ففى ظل خروشوف أيضاً كانت هناك بعض الاعترافات الصريحة بالمشاكل، وليس أقلها عبارته التى لاتنسى والتى قال فيها ان معظم السماد الذى يصل إلى الحقول السوفييتية يسقط من الطيور العابرة. لكن الصراحة كانت أوسع وقد جرى طرح مشاكل جديدة، مثل حماية البيئة وتمثيل المرأة فى المناصب القيادية، بل وحتى- بشكل شديد العمومية- مشكلة انتهاك سياسة لينين بشأن المسألة القومية. (يجب تذكر أن رسائل لينين الأخيرة بشأن انتهاكات ستالين للسياسة القومية الثورية قد أتيحت لأول مرة فى ظل خروشوف).

إن واقع أن جورباتشوف قد اعتبر الكونفرانس تحولاً عن مجمل الفترة التى أعقبت تولى ستالين السلطة، إنما يشير بحد ذاته إلى اتساع مدى النقد المسموح به. وقد ساد رفض ستالين ونظامه (لم يحاول المتحدثون المحافظون الدفاع عن تراث ستالين إلا باسم جهود وتضحيات الأجيال الأقدم).

وقد قال أحد المتحدثين فى هذا الكونفرانس انه يجب الاعتراف بأن الاقتصاد السوفييتى قد اعتمد فى الماضى إلى حد بعيد على عمل الفلاحين غير مدفوع الأجر. وأشار عدد من المتحدثين إلى الأحوال غير الملهمة فى الريف وإلى الحاجة، بوجه خاص، إلى استثمار اجتماعى وثقافى أكبر لإفادة السكان الريفيين. بل إن أحد هؤلاء، وهو أ. ب. آيداك ، رئيس أحد الكولخوزات بجمهورية الشوفاش الاشتراكية السوفييتية ذات الحكم الذاتى، قد قدم بعض الاقتراحات حول مصادر تدبير الموارد:

«أعتقد ان من الممكن ومن الواجب العثور عليها. وخلافاً لجميع المتحدثين (هياج فى القاعة (الواقع أنه كان واحداً من أكثر المتحدثين صراحة)، فإننى سوف أشير أين يمكن ويجب العثور عليها. على مدار عقود جرى تبديد موارد ضخمة، ومازال يجرى تبديدها على مشاريع مهيبة يتكشف انها غير مفيدة أو حتى ضارة. ولا أحد

يعلن مسئوليته عن ذلك. ان العمال العاديين إذا ما أخذوا حفنة من الأبر خارج المصنع، سوف يتعين عليهم تحمل وزر ذلك.... ولكن ماذا عن كارا- بوجاز- جول ؟ من الذى تحمل وزر ضياع الملايين ؟ ومن الذى تحمل وزر تخريب الطبيعة ؟» .

وقد قدم أيداك استنتاجه قائلاً: «إن الناس ينتظرون معرفة ماسوف يفعله الكونفرانس. وهذه هى الفرصة الأخيرة بالفعل».

وقد مضى إلى القول بأن هناك ثلاثة شروط لنجاح البيريسترويكا: «الأول هو ضمان أعظم سلطة لحزبنا الشيوعى، ولكى يتحقق ذلك فمن الضرورى التخلص من الامتيازات حيثما كانت. والثانى هو حل مشكلة الغذاء.، ولكى يتحقق ذلك فمن الضرورى تحقيق مساواة حقيقية وليست لفظية للفلاحين. ويجب أن ندرك أننا قد أسأنا استخدامهم لسنوات عديدة. والثالث، من أجل ضمان المبادرة، فمن الضرورى إزالة الخوف من عودة إلى عبادة الشخصية وانعدام الشرعية. ولكى يتحقق ذلك فمن الضرورى قصر القادة على مدتين فى المنصب دون استثناء».

وكان قصر القادة على مدتين هو أحد التغيرات المؤسسية الرئيسية التى اعتمدها الكونفرانس. وقد أيده المتحدثون بوجه عام. بل إن أحد هؤلاء قد أعرب عن الرأى القائل بأن شرطاً كهذا كان من شأنه أن يمنع الستالينية و «ركود» سنوات بريجنيف. وهو إصلاح شكلى مهم. إلا أنه حتى فى المكسيك، مثلاً، حيث كان تحديد مدة ولاية الرئيس إحدى المسائل الرئيسية فى الثورة، فإن كل رئيس منذ توطيد النظام قد اختار خليفته. وبدون تغير عام فى نظام السلطة السياسية، فإن أثر مثل هذا الإصلاح لايمكن إلا أن يكون محدوداً.

وقد تحدث أيداك بوضوح بوصفه ممثلاً للشوفاش، وهم شعب من أصول فنلندية وتركية مختلطة يتركز فى جيب فى المنطقة الوسطى الشرقية من جمهورية روسيا

الاشتراكية السوفييتية. ويتراوح عددهم بين مليون ومليونى نسمة. كما اشتكى من المشاكل الاقليمية، خاصة فشل تعزيز الزراعة فى وسط جمهورية روسيا الاشتراكية السوفييتية.

وكان أحد أكثر المتحدثين جذرية، خاصة فى الدعوة إلى إلغاء امتيازات أعضاء الحزب. أما معظم المتحدثين الذين طرحوا هذه المسألة فقد فعلوا ذلك لمجرد نفى وجود مثل هذه الامتيازات وللزعم بأن الأحاديث التى تدور عنها ليست أكثر من إشاعات خبيثة.

إلا أن أيداك، فيما يتعلق بنقطتين، كان مع الاتجاه العام للكونفرانس- أى، الحاجة إلى تعزيز السلطة الأدبية والسياسية للحزب والحاجة إلى توضيح المسئولية فى الإدارة. وهذه الشواغل لاتسير بالضرورة يداً بيد مع موقف جذرى. فمن الواضح أنها ضرورية لكى يتمكن أى نظام حكم من العمل بكفاءة. وغيابها مكلف بشكل باهظ وتتزايد صعوبة تحمل النظام له، كما اعترف بذلك معظم المتحدثين وجورباتشوف نفسه.

إن البحث عن الأمن بأى ثمن، ومن ثم تجنب المسئولية، هو أحد خصائص الحكام البيروقراطيين. إلا أن القادة السوفييت مضطرون الآن إلى الاعتراف بأن هذا الانعدام للمسئولية يقود إدارتهم بشكل أعمى إلى الكارثة. وتنتج الأشكال الأسوأ لانعدام المسئولية عن الأسلوب الذى اختلست به البيروقراطية السلطة، حيث اعتمدت أشكالاً تستهدف تغطية حكمها- وأهم هذه الأشكال هو نظام حكومة موازية. فالسلطة الفعلية فى يد قيادة الحزب، إلا أنه قد جرى الاحتفاظ إلى جانب هياكل الحزب بجهاز كامل من السوفييتات كواجهة خارجية.

ويبدو أن التغيرات المؤسسية التى أدخلها الكونفرانس تهدف إلى محاولة ترشيد

هذه البنية بشكل ما. وقد أنتج هذا أيضاً تناقضاً واضحاً فى برنامج البيريسترويكا. ففى حين يتحدث المصلحون عن الحاجة إلى الفصل بين الحزب والدولة، فإنهم قد قاموا من الناحية الرسمية بالدمج الفعلى بين منصب الأمين العام للحزب ورئيس الدولة وكذلك فيما يبدو (كانت هناك بعض الالتباسات) بين مناصب رؤساء الحزب المحليين ورؤساء السوفييتات المحلية.

وكان هناك الكثير من التخمينات بشأن أسباب هذا التناقض الظاهر. ولكن يبدو أنه ينسجم مع اتجاه طويل الأجل يرمى إلى جعل الموقف الرسمى أكثر تمشياً مع الواقع. ففى جمهوريات البلطيق مثلا التى كانت آخر مناطق تدخل فى الاتحاد السوفييتى، لايوجد تمييز بين صحف الحزب وصحف الحكومة، خلافاً للفصل الرسمى الذى مازال قائماً بين البراقدا، لسان حال الحزب، والازفستيا، لسان حال السوفييت. لكن المحافظة على مظهر تمييز يصبح مكلفاً ومشوشاً بشكل متزايد.

ويبدو أن إنشاء جمعية شعبية لانتخاب السوفييت الأعلى ينسجم مع هذا النمط.. لقد كان دور السوفييت الأعلى هو أن يكون تمثيلياً من الناحية الشكلية. وهو لايقرر شيئاً من الناحية العملية، والجميع يعرفون ذلك، إلا أن قوامه قد قصد به أن يبدو ممثلاً للجماعات الاجتماعية التى يفترض أنها تحكم فى الاتحاد السوفييتى. وما يجرى التأكيد عليه عندما يجتمع هو عدد النواب من العمال ومن الفلاحين وهلمجراً.

وقد تكهن بوريس كاجار ليتسكى، أحد قادة الأندية المستقلة، بأن الجمعية قد تلعب أيضاً دور جراج للبيروقراطيين المستبعدين فى الانتخابات المتعددة المرشحين التى وعدت بها القيادة. والواقع أن الناخبين، فى الانتخابات التجريبية المتعددة المرشحين التى أجريت، قد مالوا إلى استخدام حرية الاختيار المحدودة المتاحة لهم فى استبعاد أقدم المرشحين الحزبيين. ويمكن لهؤلاء البيروقراطيين أن يصعدوا إلى القمة مرة أخرى فى الحصص التى سوف تنتخب لتمثيل جماعات محددة.

أما الفصل الفعلي بين الحزب والدولة فهو لايمكن أن يحدث إلا إذا اضطر الحزب الشيوعي فعلاً إلى كسب التأييد السياسي بقواه هو، وبعد ٦٠ سنة من الاندماج مع الدولة، فإن ذلك سوف يتطلب التخلي عن دوره القيادي الدستوري وقبول حق الأحزاب الأخرى في الوجود، بما يحول السوفييتات إلى أجهزة متعددة الأحزاب. ولم يوص متحدث واحد بهذا. وقد طرح أحد المتحدثين بالفعل مسألة ماإذا كان يمكن لنظام حزب واحد أن يكفل الديمقراطية. وكان هذا المتحدث هو ل. أ. أبالكين، مدير معهد الاقتصاد بأكاديمية العلوم السوفييتية. وقد انهالت عليه الانتقادات من عدد من المتحدثين، لكن المندوبين كان من الواضح أنهم غير مستعدين لمجرد مناقشة المسألة، مع أنه قد دار بعض الحديث عن تجربة تكوين أحزاب إضافية رسمية تابعة للحزب الشيوعي وإن كانت منفصلة عنه من الناحية الشكلية، على نحو ماهو حادث في معظم بلدان أوروبا الشرقية.

بل إن أحد «دعاة إعادة البناء البارزين»، وهو ف. ج. أفاناسييف، رئيس تحرير البرافدا، قد قال انه بما أنه لايمكن من حيث المبدأ أن توجد معارضة اشتراكية، فإنه سوف يتعين على الصحافة أن تلعب دور الناقد، الذى يعد دوراً ضرورياً. ويبدو أنه قد فعل ذلك بشكل دفاعي، رداً على مزاج في صفوف المندوبين المناوئين بشكل واضح للجلاسنوست الملموسة التي مارستها بعض النشرات:

«إنني لن أكرر الكلمات التي وردت في التقرير (كلمة جورباتشوف الافتتاحية) والتي... تتضمن تقييماً لعمل صحافتنا يعد ايجابياً بوجه عام. لقد فعلت الصحافة الكثير من أجل استعادة الحقيقة التاريخية، والعدالة الاجتماعية، ومن أجل إنتقاد عيوبنا وجوانب تقصيرنا فيما يتعلق بسلسلة كاملة من المسائل الأخرى. ولو كنت رئيساً لهذا الاجتماع، لطرحت السؤال التالي : أيها الرفاق المندوبون الأعزاء، هل توافقون على هذا التقييم ؟ أعتقد أن يداً واحدة لن ترتفع ضد هذا. إلا انني مع ذلك

أتساءل : ما السبب في وجود عداء معين، بل وأقول ملحوظاً تماماً، للصحافة في هذه القاعة، عداء للعاملين في الصحافة ؟ (ضجة في القاعة)».

وقد قاطعه جورباتشوف ليقول انه لايُستَثنى الآن من النقد أى مجال. ثم مضى أفاناسييف إلى توضيح رأيه في أن الصحافة هي المعارضة الممكنة الوحيدة، حيث انه لايوجد «أساس طبقى» لأى نوع آخر من المعارضة.

وقد شن متحدثون كثيرون في الواقع هجوماً على الصحافة وعلى العاملين في الصحافة. ويبدو أن أكثر المسائل إثارة للمرارة هي التقارير الصحفية التي تنشر عن خطايا وعيوب المسئولين المحليين. والواقع ان إحدى سمات سياسة جورباتشوف المتعلقة بالبيريسترويكا تتمثل في استخدام الصحافة لمحاولة تغيير أساليب العمل في الوحدات المحلية، على حساب البيروقراطيين المحافظين جداً في أساليبهم أو غير الأكفاء أو الفاسدين بشكل واضح. ومن الواضح أن ذلك قد ألمهم. ويبدو أن المقترحات الداعية إلى قانون جيد بشأن الصحافة أو قانون بشأن القذف تعد علامة مميزة لمواقف المتحدثين المحافظين، خاصة خليفة بوريس يلتسين في رئاسة لجنة منطقة موسكو (الحزبية)، ف. ك. ميسياتس الذى تابع مثل هذه المقترحات بالتصريحات التالية :

«طبيعى- وقد جرى التأكيد في هذا الكونفرانس على أنه قد تصدرت المسرح في الفترة الأخيرة تعبيرات عن الديماجوجية- ان كل نوع يمكن تصوره من العناصر المتاجرة بالفضائح وذات الصوت العالى والفوضوية؛ قد رفع رأسه . فتحت علم الديمقراطية، يحاولون نشر الشكوك بين صفوف الشعب حول نهج الحزب، ملحقين الضرر بالبيريسترويكا. وترتفع الأصوات متحدثة عن ضياع موارد الحزب، وعن إدخال نظام متعدد الأحزاب. وقد زاد من تعقيد المشكلة واقع أن كثيرين من قادة الحزب والسوفييتات والاقتصاد، خوفاً من أن ينظر إليهم على أنهم خصوم للمقرطة،

لم يعارضوا بشكل كاف كل هذه النفايات. إنهم يتحاشون المناقشات الحادة، مظهرين جزئياً مظاهر الارتباك وعدم الحسم، بل والعجز الأيديولوچى السافر».

وبرغم بعض الانتقادات البعيدة المدى بشكل ضمنى من جانب بعض المندوبين، إلاّ أنه لم يجر اقتراح أية نضالات ضد أى خصم أو خصوم محددين للبيريسترويكا. والواقع أنه إلى جانب إدانة تعددية الأحزاب، فقد أدين أيضاً تكوين تجمعات سياسية منفصلة فى الحزب. أما المجال الذى بدا أن كلمات المتحدثين تعبر فيه عن صراع حقيقى فقد كان مجال الصحافة والنشر. وقد أدان عدد قليل من المتحدثين الذين يبدو أنهم من المحافظين ماقالوا انه صراع مخرب ولايرحم على المناصب فى الصحف.

وقد ألقى ى. ڤ. بونداريڤ، نائب رئيس اتحاد الكتاب، خطبة عنيفة فعلاً: «إننا فى صحافتنا نقدم بشكل متواصل لشبابنا لا الحقيقة، ولا حتى الحقيقة الأكثر مرارة، ولا الخبرة التى من شأنها تعليمهم لكى يسموا بأنفسهم، بل سلسلة منسوجة من السم والشك وخيبة الأمل، تخنق بهجة الشباب العفية» (المجاز مشوش إلى حد ما فى الأصل ويصعب أن يزيد من قدر كاتب محترف).

وقد وجه بونداريڤ بعض الهجمات المحددة: «فى المؤتمر الأخير للسينمائيين، لم يكن المخرجون والممثلون الأفضل والبارزون هم الذين تولوا القيادة. فما الذى أدى إلى ذلك ؟ الشللية، والاندفاع العام لتوتر الأعصاب، والغيرة من موهبة ومن نجاح الآخرين».

وقد اشتكى من أن الصحيفتين المحافظتين «مالادايا جفارديا» و «ناش سافريمييننيك» قد تعرضتا لهجوم حاقد. كما أعرب عن الغضب تجاه التشهير بالماضى السوڤييتى وبالروح الوطنية عموماً. وقارن الشخصيات الأدبية الرسمية

التى قال انها تعانى من هجمات فظيعة بسقراط الذى حكم عليه بتجرع السم وبالكتاب الروس الكلاسيكيين الذين رفضهم كتاب البروليتكولت (الثقافة البروليتارية) اليساريون المتطرفون فى العشرينيات (الذين مهدوا السبيل فى الواقع أمام «الواقعية الاشتراكية» التى استفاد منها هو وأصدقاؤه).

وبالمقارنة بالألعاب النارية بشأن الصحافة، فإن النقاش الذى جرى التعليق عليه كثيراً بين المصلح المشاكس بوريس يلتسين وييجور ليجاتشيف، الشخصية المحافظة القيادية، كان مكبوحاً تماماً، وإن كان قد اقترب من مستوى السلطة الفعلية. لقد قضى يلتسين معظم الوقت المتاح له فى الدفاع عن نفسه. أما ليجاتشيف، فقد اكتفى بقول ان لديه بعض الخلافات معه ومع أسلوبه فى العمل. وقد حمل ليجاتشيف على يلتسين بقسوة شديدة، ليس بأسلوب تجريمى ستالينى ولكن بشكل مدمر مع ذلك. والواقع أنه قد اتهمه باللجوء إلى إثارة المتاعب لأنه لايستطيع معالجة مهماته العملية.

ففى رده على يلتسين، قارن ليجاتشيف سجله الخاص فى النشاط العملى فى سيبيريا مع تاريخ يلتسين المزعوم بوصفه تاريخ مجرد بيروقراطى. كما ألمح إلى أنه كان مسئولاً عن انتصار جورباتشوف فى عام ١٩٨٥ ومن ثم عن إنقاذ البلاد من الكارثة. وقد تضمن ذلك تهديداً مؤداه أنه إذا كان بدء البيريسترويكا قد اعتمد عليه، فإن استمرارها على ماييدو يعتمد عليه أيضاً. (×)

ومما يسترعى الانتباه أنه برغم الإذلال الشديد من جانب جورباتشوف، فإن يلتسين قد وجد فى المناقشة مدافعين عنه، خاصة الزملاء السابقين من منطقة سفردلوفسك الذين أشادوا بالنتائج العملية لعمله. ولاتقل أهمية عن ذلك الهجمات عليه من جانب ممثلى منطقة موسكو الذين اتهموه بدفع قدماء حزبيين ذوى كفاءة إلى

(×) بعد هذا التهديد بأسابيع، جرى اختزال دور ليجاتشيف. - المترجم.

التقاعد أو حتى إلى الانتحار.

ومن الواضح أن البيريسترويكا تجعل حياة البيروقراطيين أصعب بكثير، وإن كانت لم تنتج الكثير، إن كانت تنتج شيئاً على الإطلاق، مما يفيد الجماهير بشكل ملموس. ومن الناحية الأخرى، فإن الكلمات المنشورة فى البرافدا قد مالت إلى التأكيد على حتمية الإصلاح. بل إن ليجاتشيف نفسه قد قال إن البلاد كانت تتجه إلى الكارثة فى عام ١٩٨٥. وقد جرى التأكيد على ثلاثة أسباب- أنه فى الأحوال السابقة، لم يكن بوسع القيادة معرفة الموقف الفعلى فى الاقتصاد. كما أن هذا الإخفاء للحقائق الاقتصادية الفعلية كان يساعد الفساد الذى كان يقوض الحزب. وكان الحزب يفقد كل سلطة.

أما دعوة ف. أ. ميلنيكوف، الأمين الأول للجنة منطقة كومى (الحزبية) إلى استبعاد القادة المتورطين فى نظام بريجنيف، فقد جرى التعليق عليها كثيراً فى الصحافة الدولية. وقد صار المعنى السياسى لها غامضاً إلى حد ما بسبب القائمة التى قدمها بأسماء الأشخاص الذين يجب إحالتهم إلى التقاعد، عندما تحداه جورباتشوف أن يقدم قائمة كهذه. فقد تضمنت أسماء مصلحين بارزين كما تضمنت أسماء محافظين. وكانت كلمته بشكل عام انتقادية إلى حد ما، حيث عبرت عن شكايات تجاه غياب الشروط المؤاتية لازدهار شعب كومى، وهو قومية فنلندية تتركز فى جمهورية كومى الاشتراكية السوفييتية ذات الحكم الذاتى فى شمال – شرقى جمهورية روسيا الاشتراكية السوفييتية. وبالإضافة إلى الإشارة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، فقد اشتكى من تركز «معسكرات العمل التأديبية» على أرض جمهورية كومى الاشتراكية السوفييتية ذات الحكم الذاتى.

إن الأسباب التى أكد عليها عدد كبير من المتحدثين، بمن فيهم ليجاتشيف، للحاجة الحيوية إلى البيريسترويكا تعد كافية لتفسير المصارحة فى الكونفرانس. وقد

سمح ذلك بإثارة بعض الأسئلة التى طال كبتها بالتأكيد. ولاشك أن هذه الأسئلة تدور فى أذهان الجمهور السوفييتى، وكان من الصعب على كونفرانس يهدف إلى عرض الجلاسنوست أن يتجاهلها. وعلى سبيل المثال، فقد سئل عن السبب فى أن القادة الميتين هم وحدهم الذين يجرى انتقادهم. وكانت هناك دعوة إلى تفسير السبب فى انتخاب رجل محتضر مثل تشيرنينكو أميناً عاماً للحزب، والسبب فى أنه لم تكن هناك معارضة لبريچنيف، وهلمجراً.

وفيما يتعلق بنقطة واحدة، يبدو أنه كانت هناك عناصر مناقشة حقيقية وتغير حقيقى، أى النقطة المتعلقة باللامركزية الاقتصادية، تحويل صنع القرار الاقتصادى من الوزارات المركزية إلى سوفييتات المحليات والجمهوريات. وإلى حد معين، فإن ذلك شىء يتطلبه منطق الإصلاح الاقتصادى.إلا أنه يمكن أن يولد عملية معقدة وخطرة للغاية بالنسبة للبيروقراطية، كما تبين تجربة يوغوسلافيا.

وهناك بالفعل ضغط ملحوظ من أجل «الحكم الذاتى الاقتصادى» فى جمهوريات البلطيق (يبدو أيضاً أن رئيس لجنة كومى، ميلنيكوف، قد عبر عن اتجاه مماثل)، وهناك كل الأسباب للاعتقاد بأن هذا النوع من الأمور يمكن أن ينتشر. ومن الواضح أن السنوات الطويلة للمركزة البيروقراطية الستالينية والتلاعب والمناورات المصاحبة لها قد خلقت قدراً كبيراً جداً من الاستياءات القومية والاقليمية. ولم تخلق البيريسترويكا، ولن تخلق، أية وسيلة ديمقراطية فعالة لحل النزاعات المترتبة على اللامركزية.

إن صنع القرار بشكل ديمقراطى سوف يتطلب إلغاء السلطة البيروقراطية، وتشكيل أجهزة قيادية ديمقراطية، وإعادة خلق طلائع سياسية حقيقية (أظهرت المواجهة بين جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفييتية وجمهورية أذربيچان الاشتراكية السوفييتية مدى غياب هذه الطلائع). ولايشير أى من التدابير التى

اعتمدت أو التى أعلن عنها من جانب الكونفرانس إلى التوجه فى ذلك الاتجاه. وعلى أكثر تقدير، فإن هذا الحدث قد زاد من فتح السبيل أمام التعبير العلنى عن قليل من الحقائق الواضحة بشأن مشكلات البلاد. ومن الصعب اعتبار ذلك تعبيراً رائعاً عن الديمقراطية. إلا أنه يعكس دون شك عمق أزمة الحكم البيروقراطى التى يمكن أن تقود إلى بعض التطورات المثيرة فعلاً، كما تشير إلى ذلك التعبئات الجماهيرية فى أرمينيا.

يوليو ١٩٨٨

نتائج الانتخابات البرلمانية السوفييتية

ارنست ماندل

تشكل انتخابات ٢٦ مارس ١٩٨٩ نقطة تحول هامة للموقف في الاتحاد السوفييتي. فقد حقق تسيس الجماهير العريضة خطوة هامة الى الامام. وحاقت برأس الاسماء الرسمية هزيمة سياسية ذات اتساع مفاجئ. واجتازت المقرطة، التى من المؤكد انها ماتزال جزئية للغاية، احدى المراحل.

على ان المرء لايمكنه بَعْدُ اجراء حساب كامل للنتائج الانتخابية.إلا ان ماتَكَشَّفَ بشأنها عن طريق مختلف المصادر السوفييتية وعن طريق مراسلى الصحف الغربية المتواجدين فى الاتحاد السوفييتى، بليغ الدلالة بالفعل :

- لقد حاقت الهزيمة بـ ٣٤ من ١٥٠ أميناً اقليمياً للحزب الشيوعى السوفييتى.

- وحاقت الهزيمة بعضو احتياطى للمكتب السياسى، هو سولوفييف، فى لينينجراد.

- وفى لينينجراد أيضاً، أزيح «الرؤساء الكبار» الثلاثة الآخرون للبيروقراطية، خاصة عمدة المدينة والأمين الأول المحلى للجنة الحزب الشيوعى السوفييتى فيها، حيث فاز على الأخير عامل بسيط من عمال الترسانات البحرية.

- اما العضو الاقدم فى المكتب السياسى، رئيس البيروقراطية فى اوكرانيا، وهو تشيربينسكي، المرشح الوحيد فى قلعة دنيبروبتروفسك العمالية، فقد شطبت اسمه نسبة ٢٧٪ من الناخبين.

- وفى جيتومير، فإن صحفية مستقلة، هى آللا يارو تشينسكايا، قد فازت هناك

على مرشحى الحزب الأربعة.

- وفى لفوف، عاصمة اوكرانيا الغربية، فإن المجموعات المستقلة التى لم تتمكن من تقديم مرشحين قد دعت الى شطب اسماء مرشحى الحزب الشيوعى السوفييتى؛ ولم يحصل ٣ من هؤلاء المرشحين على نسبة ٥٠٪ من الأصوات.

- وفى مولدافيا، الحق مثقفون مستقلون الهزيمة بغالبية قادة الحزب.

- وفى بيلو روسيا، التى يفترض انها قلعة « المحافظين » ، والتى لم يوجد فيها غير مرشح واحد، فى كل الدوائر تقريبا، فإن هؤلاء لم يحصلوا على نسبة ٥٠٪ من الأصوات، مما يفرض اجراء انتخابات اعادة.

- وفى أرمينيا، تؤكد الصحف الرسمية ان نسبة ٥٣٪ من الناخبين قد صوتوا فى يريفان (بالمقارنة بنسبة متوسطة حجمها ٨٥٪ بالنسبة للاتحاد السوفييتى). لكن مراقبين مستقلين يؤكدون انه كان هناك تزوير واسع، وأن اكثر من نسبة ٥٠٪ من الناخبين قد استجابوا لنداء لجنة كاراباخ الداعى الى مقاطعة الانتخابات، لانتزاع حرية ١١ عضواً معتقلاً من اعضاء اللجنة، كان كثيرون منهم يريدون ان يكونوا مرشحين فى الانتخابات وكانت امامهم فرصة جيدة للفوز.

- وفى قرغيزيا، وجد مرشحون للجهاز انفسهم فى اقتراع غير مؤات. وقد هُزم احدهم من جانب المراسل المحلى لصحيفة «ازفستيا».

- وفى فولجوجراد، هزم كاتب من غلاة المحافظين، سانده الحزب وجماعة «الذاكرة» اليمينية المتطرفة، حيث فاز عليه مرشح شاب غير معروف من مرشحى الكومسومول (الشبيبة الشيوعية).

- وفى كييف، المدينة الثالثة فى البلاد؛ استُبعِد رئيس الحزب، ماسيك، كما استُبعِدَ عمدة المدينة.

– وفى ياروسلاف، التى شهدت فى العام الماضى إضراباً عمالياً مهما هُزم مرشح الحزب، وهو الجنرال سنيتكوف، وفاز عليه مقدم كان قد اقترح اعفاء الطلاب من الخدمة العسكرية.

– وفى ليتوانيا، حصلت الحركة الشعبية الراديكالية– الديمقراطية والقومية على ٣٠ مقعداً من ٤٢ مقعداً. ولم ينتخب رئيس جمهورية ليتوانيا ورئيس وزارتها، اللذان يعارضان هذه الحركة.

– وفى استونيا، لم ينتخب رئيس الحزب إلا بدعم من الجبهة الشعبية التى حصلت على المقاعد الخمسة عشرة المخصصة للجولة الأولى من الانتخابات.

– وفى ليتونيا، هَزَمَ مراسل تليفزيونى رئيس الوزراء.

– وفى تومسك، فى سيبيريا، شطب اكثر من نسبة ٥٠٪ من الناخبين اسم المرشح الوحيد.

– كما أن قادة عسكريين مهمين، مثل ادميرال اسطول الشمال، والقائد العـام للجيش السوفييتى فى جمهورية المانيا الديمقراطية ورئيس لجنة امن الدولة (الشرطة السياسية) فى استونيا – قد تنازلوا.

– وفى موسكو، حاقت الهزيمة النكراء بعمدة المدينة وبالأمين الثانى للحزب. وفى سلسلة من الدوائر، يحتل مرشحون «مصلحون» وضعاً جيداً فى الاقتراع، خاصة المنشق القديم المؤيد للخروشوفية، المؤرخ روى ميدفيديف، والمدعى العام جدليان الذى اجـرى التحقيق ضد عـائلة بريجنيف، والفيلسوف آتسچين والباحثان الاقتصاديان يميليانوف وأوبوج بوجومولوف.

– ومن الواضح ان النتيجة الاكثر اثارة هى الاستفتاء الفعلى المؤيد لبوريس

يلتسين، الذى حصل على نسبة ٨٩,٤٪ من الاصوات فى موسكو (لم يكن الترشيح على اساس دائرة محلية، بل ترشيحاً من جانب مناطق من جمهورية روسيا الاتحادية)، اى اكثر من ٥,١ مليون صوت، وذلك بعد أن كانت اللجنة المركزية قد قررت اتخاذ تدابير انضباطية ضده.

ثلاث أساطير

تلقت ثلاث اساطير ضربة قاتلة على ضوء هذه النتيجة الانتخابية. الأولى هى أن الجلاسنوست والمقرطة لاتهمان غير المثقفين. فمن الواضح ان الجماهير العاملة، وفى المقام الأول الطبقة العاملة، قد استخدمتهما كسلاح من أجل التعبير عن سخطها.

وتذكر صحيفة «دير شبيجل» الالمانية الاسبوعية، فى عددها الصادر فى ٣ إبريل ١٩٨٩، أنه خلال مظاهرة مؤيدة ليلتسين، تعالت الهتافات : «نطالب برؤوس مافيا البيروقراطية !». وقد رفعت اعلام حمراء، وقالت جدة عجوز: «لكن هذا يشبه الى حد ما ماجرى فى عام ١٩١٧، ماعدا مشهد الجنود والبحارة». وتؤكد صحيفة «صنداى تايمز» البريطانية الاسبوعية (عدد ٢ إبريل ١٩٨٩) : «ليس بوسع المرء بعد أن يتحدث عن تعارض بين استقلال الفكر الذى ابداه العديد من المثقفين السوفييت منذ سنوات، ولامبالاة واتباعية العمال... لقد أصبح ملايين من المواطنين السوفييت قوى فاعلة جادة على المسرح السياسى، وذلك للمرة الأولى منذ السنوات الأولى التى تلت الثورة».

اما الاسطورة الثانية التى انهارت، فهى الاسطورة التى تتحدث عن التعارض المزعوم بين قوميات الاقليات ذات الروح المعارضة وروسيا التى سوف تكون قلعة الاتباعية والروح المحافظة؛ فقد اثبتت الانتخابات فى موسكو ولينينجراد انه لاوجود لمثل هذه القلعة.

وأما الاسطورة الثالثة، فهى أن عملية المقرطة الجارية سوف تكون تحت سيطرة جورباتشوف الصارمة، وأنه سوف يتلاعب بها ويوجهها فى الاتجاه الذى يريد. وتكفى دراسة التعليمات التى اصدرها اعضاء المكتب السياسى قبل الانتخابات، وتعليقات جورباتشوف نفسه غداة هذه الانتخابات مباشرة؛ لادراك أنه قد جرى تجاوزه الى حد بعيد.

فهل يعنى ذلك ان الانتخابات تشكل فشلاً بالنسبة لجورباتشوف ؟ ان ذلك سوف يكون استنتاجاً زائفاً بشكل واضح. فوضعه «الوسطى» بل البونابارتى، قد ازداد تعزيزاً، الآن، عن طريق ظهور يسار اكثر جذرية وأكثر اتساعاً، فى مواجهة اليمين المحافظ. . وفى المدى المتوسط، يتوقف كل شىء على اتساع سخط وتعبئة الجماهير، ولذا يجب التحلى بالصبر.

واذا ماانتخب ساخاروف، هو أيضاً، فى نهاية الأمر، من جانب اكاديمية العلوم- لن يتقرر هذا إلا خلال ايام- فإن ذلك سوف يؤدى الى دخول زعيمين للمعارضة الى البرلمان. وبالنسبة للاتحاد السوفييتى، فإن هذه بداية، وهذا هو أقل مايمكن للمرء قوله. وأياً كان الطابع الذى مايزال اقل سياسة ومشوشاً لغالبية المعارضين المنتخبين، فإن ثلاثة خطوط قوة، تقدمية، تنبثق من برنامج كثيرين منهم، خاصة يلتسين وساخاروف : ضد امتيازات البيروقراطية؛ من أجل المزيد من المساواة (يطالب ساخاروف بإعانات تغذية مجانية بالنسبة إلى الأربعين فى المئة الاكثر فقراً بين السكان)؛ من اجل فتح مناقشة حول تعدد البرامج السياسية وحول امكانية نظام متعدد الأحزاب.

ابريل ١٩٨٩

نداء (١)

برئوا أسماء المتهمين فى محاكمات موسكو المسرحية !

لقد مر الآن اكثر من خمسين سنة على محاكمات موسكو المسرحية المخزية. ومن المذهل أنه فى وقت تجهد فيه الحكومة السوفييتية نفسها لتأكيد حرصها على «حقوق الانسان» ، وتعلن فيه الحاجة الى الجلاسنوست (العلانية) ؛ مايزال المتهمون فى هذه المحاكمات، باستثناءات قليلة، يعتبرون مذنبين بأنهم عملاء مأجورون للنازية وبجرائم اخرى.

وكان فى عداد اولئك الرجال عديدون ممن لعبوا أدواراً بارزة فى الثورة الروسية عام ١٩١٧. إن سمعة مؤسسين للدولة السوفييتية مثل زينوفييف، (٢) وراديك، (٣) وتروتسكى (٤) وبوخارين (٥) قد جرى تلويثها أو حذفها من كتب التاريخ. واليوم، لايشك أحد فى أن «الاعترافات» فى المحاكمات– الأساس الوحيد للدعوى– كانت زائفة تماماً. إن سبعة متهمين فى المحاكمة الثالثة، كريستينسكى (٦) وآخرين، قد جرى رد الاعتبار اليهم من الناحية القضائية وتبرئتهم من الناحية السياسية على حد سواء. وقد حدث الشىء نفسه بالنسبة للقادة العسكريين، توخاتشيفسكى (٧) وآخرين، الذين جرت محاكمتهم العسكرية فى عام ١٩٣٧ سراً . لكن الدليل الزائف بشكل معلن ضد هؤلاء الرجال لم يكن منفصلاً عن الاتهامات التى وجهت ضد جميع المتهمين الآخرين.

وطبيعى أن أحداً من المتهمين ليس على قيد الحياة اليوم. لقد اعدم الكثيرون فور انتهاء محاكماتهم. ومات آخرون فى السجن أو المعسكرات. أما ليون تروتسكى، المتهم الرئيسى فى المحاكمات الثلاث كلها، فقد قتل فى المنفى فى عام ١٩٤٠. على أن عائلات بعض المتهمين ماتزال تحيا فى الاتحاد السوفييتى. كما أن البعض قد عانى الحبس والنفى. ويجدر التذكير بأن خروشوف [٨] كان قد وعد بإجراء استعراض لكل هذه القضايا، لكن هذا الوعد قد حُنث به.

ولذا فإننا ندعو الحكومة السوفييتية الى اعادة فحص القضايا ضد جميع هؤلاء الضحايا لامتهان العدالة السوفييتية، مثلما حدث مع كريستينسكى. ونحن على ثقة بأن جميع المتهمين فى محاكمات ١٩٣٦ - ١٩٣٨ سوف يثبت انهم ابرياء. ويجب من الفور رد الاعتبار اليهم، واستعادة كرامتهم، وتعويض عائلاتهم وتمييز قبورهم.

---

(١) صدر هذا النداء الموجه الى الحكومة السوفييتية فى الأول من نوفمبر ١٩٨٧. وقد وقع عليه اكثر من مئتين وخمسين شخصاً من مختلف بلدان العالم، ثم زادت التوقيعات عليه بعد صدوره.

وقد وقع عليه قادة احزاب ونقابات عمالية وأعضاء مجالس نيابية ومفكرون وكتاب وأدباء وفنانون وصحفيون وأشخاص عاديون.

ومن بين الموقعين على النداء كتاب سوفييت ويوغسلاف والمان شرقيون وتشيك.

كما وقع على النداء روبير فيردييه، رئيس اللجنة الدولية لرابطة حقوق الانسان.

ومن ابرز الموقعين على النداء :

ل.أ.ل.داسيلفا؛ رئيس حزب العمال البرازيلى،

سيجورو ميلينديث؛ الامين العام لحركة اليسار الثورى فى فنزويلا،

هوجو بلانكو؛ الأمين العام لاتحاد الفلاحين فى بيرو،

ن. تشومسكى؛ المفكر الامريكى المعادى للصهيونية،

بول سويزى؛ الباحث الاقتصادى الأمريكى المعروف،

ارنست ماندل؛ الباحث الاقتصادى البلجيكى المعروف،

الياس خورى؛ الكاتب اللبنانى المعروف.

كما وقع على النداء من مصر كل من سمير أمين؛ الباحث الاقتصادى المعروف، ولطف الله سليمان؛ الصحفى المعروف، وبشير السباعى؛ مترجم هذا الكتاب.

(٢) ج.ى. زينوفييف (١٨٨٣ - ١٩٣٦)، بلشفى فى عام ١٩٠٣؛ شريك لينين فى المهجر؛ أحد قادة الحزب البلشفى؛ تحالف مع ستالين ضد تروتسكى فى عام ١٩٢٣ ثم انقلب على ستالين؛ اعدم بعد محاكمة موسكو الصورية الأولى.

(٣) كارل راديك (١٨٨٥ - ١٩٣٩)، مناضل فى صفوف الحركة الاشتراكية- الديمقراطية البولونية، ثم الالمانية؛ مناضل فى صفوف الحزب البلشفى اعتباراً من عام ١٩١٧؛ عضو المعارضة اليسارية حتى عام ١٩٢٨؛ متهم رئيسى فى محاكمة عام ١٩٣٧؛ مات فى السجن.

(٤) ليون تروتسكى (١٨٧٩ - ١٩٤٠)، قائد سوفييت سان بطرسبورغ خلال الثورة الروسية الأولى؛ قائد سوفييت بتروجراد خلال ثورة ١٩١٧؛ قائد بلشفى اعتباراً من عام ١٩١٧؛ قائد انتفاضة اكتوبر ١٩١٧ فى بتروجراد؛ مؤسس وقائد الجيش الاحمر خلال الحرب الاهلية؛ أحد مؤسسى الأممية الشيوعية؛ قائد المعارضة اليسارية اللينينية؛ مؤسس الأممية الرابعة فى عام ١٩٣٨ اغتيل على يد عميل ستالينى.

(٥) نيكولاى بوخارين (١٨٨٨ - ١٩٣٨)، بلشفى فى عام ١٩٠٦؛ نشيط فى المهجر؛ قائد بلاشفة موسكو ثم قائد «الشيوعيين اليساريين» غداة ثورة اكتوبر؛ تحالف مع ستالين ضد تروتسكى ثم انقلب على ستالين.

(٦) ن. ن. كريستينسكى (١٨٨٣ - ١٩٣٨)، مناضل نشيط منذ عام ١٩٠٢؛ نائب مفوض الشعب للشؤون الخارجية؛ سفير الاتحاد السوفييتى فى برلين؛ قريب من المعارضة؛ اعدم فى مارس ١٩٣٨ بعد محاكمة موسكو الصورية الثالثة.

(٧) م. ن. توخاتشيفسكى (١٨٩٣ - ١٩٣٧)، أحد قادة الجيش الأحمر.

(٨) ن. س. خروشوف (١٨٩٤ - ١٩٧١)، زعيم سوفييتى خلال عهد ستالين؛ الأمين الأول للحزب الشيوعى السوفييتى من عام ١٩٥٣ الى عام ١٩٦٤؛ مبادر بـ «نزع الستالينية»

المحتويات

رقم الإيداع ١٨٩١/ ١٩٩٠

عربية للطباعة والنشر
١٥ ش نابلس ـ ميدان موسى جلال ـ المهندسين
من ش شهاب ـ أمام مسجد طارق بن زياد
ت : ٣٤٦٥٣٧٦

البيريسترويكا

منذ انتخاب جورباتشوف اميناً عاماً للحزب الشيوعى السوفييتى فى ربيع عام ١٩٨٥ ، جرت مياه كثيرة تحت الجسر ...

* إصلاحات جورباتشوف الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية الداخلية ؛
* مبادرات جورباتشوف على المسرح السياسى العالمى ؛
* الحملة على الستالينية ؛
* تفجر المسألة القومية ؛
* الصراع بين « المصلحين » و « المحافظين » ... الخ

فما هو مغزى كل هذه التطورات
على هذا ، السؤال المحورى يجيب
الكتاب الذى حرره كتاب معروفـ
بعدائهم الجذرى للرأسمالية وباستقلال
الفكرى والسياسى عن البيروقراطـ
السوفييتية.

للنشر